

# رؤية التيار الإسلامى لمستقبل الديمقراطية في مصر

د. عصام العريان

ندوة "تعزيز مساعي الديمقراطية في مصر" بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فندق إيتاب - الإسماعيلية 15-17 مارس 2006

## مقدمة :

لا شك أن التيار الإسلامى في مصر والوطن العربى والعالم الإسلامى هو تيار عريض ومتنوع ويات واضحا أن له تأييد شعبى واسع. يشمل التيار الإسلامى العديد من الاتجاهات، وبناء على ذلك تنتوع مواقفها من العملية السياسية أصلا ومن النظرية السياسية تابعا ثم من الديمقراطية كنظام سياسى أو ثقافة سياسية أو آليات في الممارسة .

هناك قطاع واسع من المتدينين الذين لا نستطيع أن نطلق عليهم وصف التيار الإسلامى وهؤلاء يصوتون تصويتا ضعيفا في الانتخابات وغالبا ما تذهب أصواتهم إلى اتجاهات متعددة، وهذه هى صلتهم الوحيدة بالديمقراطية أما الحركات الإسلامية المنظمة التى تمارس العمل السياسى فهناك حاليا ثلاث توجهات رئيسية يمكن أن يندرج تحتها العديد من الفصائل والتفرعات.

## أولا : تيار الإخوان المسلمين ومدرستهم الفكرية :

وهؤلاء يقبلون بالديمقراطية الإسلامية أو ديمقراطية ذات مرجعية إسلامية، ويمارسون السياسة وفق مفهومهم الشامل للإسلام الذى ينظم شئون الحياة جميعا منذ نشأة الجماعة في بداية الثلاثينيات من القرن الماضى.

ويعمل الإخوان لتطوير مواقفهم من الديمقراطية على كافة الأصعدة : الفكرية والثقافية، آليات العمل والممارسة، والعلاقة مع القوى السياسية والفكرية الأخرى، وسنعرض رؤيتهم المفصلة لمستقبل الديمقراطية في مصر لاحقا .

رؤية حزب الوسط : نشأ حزب الوسط من مدرسة الإخوان المسلمين وموقفه منها واضح في برنامجه، بل قد يسبق رؤية الإخوان بحكم انفصاله تنظيميا عن الإخوان واستقلاله كتنظيم .

فهو ينطلق من المبادئ الرئيسية :

- الشعب مصدر جميع السلطات .
  - احترام حق التداول السلمى للسلطة .
  - المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب .
  - تأكيد حرية الاعتقاد الخاصة وحرية إقامة الشعائر الدينية .
  - إقرار التعددية الفكرية والسياسية والحق في تشكيل الأحزاب السياسية، ومنع تدخل الجهة الإدارية في نشاطها ومنح السلطة القضائية وحدها حق تقرير مخالفة الأحزاب للنظام العام ومقومات المجتمع أو اللجوء إلى العنف<sup>1</sup>.
- وجدير بالذكر أن الحزب مازال ينتظر قرار محكمة الأحزاب الذى طال انتظاره رغم أن تقرير هيئة مفوضى الدولة كان في صالح المؤسسين .

### ثانيا : التيار السلفي والمدرسة السلفية :

وهؤلاء منقسمون تجاه الديمقراطية بين رافض لها وبين من يقبلها ويعمل في الإطار السياسى بموجب آلياتها وأشهرهم هم سلفيو الكويت وهناك اجتهادات خاصة بهم في القيود التى يجب تقييد الممارسات الديمقراطية بها أو الشروط الواجب الالتزام بها عند الممارسة .

وفي مصر لا يشكل هذا التيار وجودا ملموسا في الحياة السياسية، فقط شارك أفراد منهم في الانتخابات البرلمانية بصورة فردية محدودة .

وقدم أحد الرموز منه مشروعا لحزب سياسى أ. جمال سلطان هو حزب الإصلاح وقد عانى من التضييقات الأمنية العنت الكبير .

هذا التيار السلفي في مصر يمكن تقسيمه إلى عدة فصائل معظمها ينتسب بصورة أو أخرى للتيار السلفي العريض في الخليج والمملكة السعودية .

وقد قسّم د. سعد الفقيه في ورقته المقدمة في اطار مشروع دراسات الديمقراطية, هذا التيار إلى 7 فصائل رئيسية تتفاوت في موقفها من الديمقراطية من قبولها والعمل في إطارها مع تحفظات واسعة إلى من يراها كفرا وخروجا عن النظام الإسلامى واصفا إياها بأنها تنتزع حق التشريع من الله عز وجل لتعطيه للبشر، دون أن يفرّق بين عملية سن القوانين وصياغة التشريعات وهى مهمة البشر وبين المرجعية والمصدر الذى

1- أوراق حزب الوسط الجديد , تقديم د. عبدالوهاب المسيرى - الطبعة الأولى 2004

يستند إليه من يقوم بهذه المهمة، ووصل الأمر ببعضهم إلى طبع كتاب سماه "القول السديد في أن دخول مجلس الشعب مناف للتوحيد"

وهذا الكتاب تم توزيعه في الإسكندرية وغيرها من المحافظات أثناء انتخابات عام 1987م التي خاضها الإخوان المسلمون في إطار التحالف الإسلامي .

وفي انتخابات 2005م الأخيرة التي كسب الإخوان فيها 20% من مقاعد مجلس الشعب نشر بعضهم كتيباً ضد مشاركة الإخوان وكان عنوانه "حكم المشاركة في الانتخابات، ولماذا لم نساند الإخوان المسلمين؟" بدون اسم مؤلف واستعيض عنه بعبارة "كتبتها جماعة من أهل العلم"

وقد فصل هؤلاء في مقدمة بحثهم الأسانيد التي يرفضون المشاركة في الانتخابات على أساسها وهي باختصار:

1. التشريع حق خالص من حقوق الله عز وجل (ولم يتطرقوا إلى كيفية صياغة التشريعات)
2. القوانين الوضعية مخالفة للشريعة الإسلامية وكل ما يخالف الشريعة فهو باطل (ولم يتطرقوا إلى كيفية تغييرها وفرضها)
3. الحكم بغير ما أنزل الله سبب يوجب غضب الله .
4. النظام قسمان : إدارى وشرعى، وقبلوا الإدارى ورفضوا الشرعى .
5. فارق أساسى وكبير بين الحكم الإسلامى والحكم العلمانى الديمقراطى (لاحظ وصفهم للحكم الديمقراطى بالعلمانى والاقتران الذهنى بالأمرين معا)
6. الشورى في الإسلام تختلف عن الشورى في النظام الديمقراطى .
7. لا يجوز شرعا عرض الشريعة الإسلامية على الأفراد ليقولوا أنطبق أم لا نطبق (لاحظ أنهم لم يتطرقوا هنا إلى حالة أخرى وهي قبول الشعب بالشريعة والتساؤل حول كيفية التطبيق وما هي الاختيارات الفقهية التي ينزلها الشعب في القضاء والحكم؟)
8. المجالس التشريعية التي تسن قوانين مخالفة للشرع يلزمون بها العباد وترى أن للأغلبية أن تفرض رأيها، حتى ولو كان مخالفا للشرع مجالس كفرية (أى تكفر بالله)
- وقد تحفظوا على هذا الحكم القاسى المخرج من الملة فأخرجوا البلاد التي ينص دستورها على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع لأنها ملزمة بأن لا تخالف الشرع .
9. الأحزاب التي تقوم على مبادئ العلمانية والمبادئ الوضعية من العصبية الجاهلية والولاء للكافرين مما يجب رده وهجره ومحاربته والتبرؤ منه .

10. فرقوا بين النوع والمعين، وبين الحكم والفتوى، فقد يكون الفعل كفرا والقول كفرا وفاعله وقائله ليس بكافر .

11. العبودية لله وحده .

12. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة عظيمة تتحقق بوسائل كثيرة وقد تسقط بالعدر والعجز وعدم الاستطاعة .

ثم قرروا قاعدة هامة : "وأما عن حكم دخول هذه المجالس والمشاركة فيها، فإن الحكم يختلف باختلاف الداخل والمشارك"

وقسموا المشاركين ثلاثة أقسام :

1. يشارك راضيا ومدعما للنظم العلمانية فهذا ممنوع .

2. يشارك راغبا في الوصول إلى السلطة والعلو في الأرض، فهذا أخف من الأول وممنوع أيضا .

3. يشارك من أجل تغيير المنكر وإصلاح البلاد والعباد والتبرؤ من العقائد الكفرية، وهو محل خلاف بين أهل العلم . وسبب الخلاف هو : الموازنة بين المصالح والمفاسد .

إن هذا تصور فريق من المنتسبين للاتجاه السلفي لأنهم دافعوا عن هذا الاتجاه وردوا على شبهة اتهامه بالسلبية وشرحوا منهجه في التغيير .

ثم هاجموا الإخوان بقسوة مستدلين بأحاديث لقيادات إخوانية تعبر عن خطتهم في الانتخابات خاصة في التنسيق مع القوى السياسية والرغبة في ضم مرشحين مسيحيين ليمثلوا في مجلس الشعب .

**ثالثا: "التيار الجهادي":**

وهذا التيار له موقف سابق من الديمقراطية مضاد لها ولا يعترف بها وكان يعترض على مشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية، وقد قامت فصائل في هذا التيار بمراجعات فكرية تناول بعضها قضايا متعددة إلا أن ما نشر منها حتى الآن لم يتعرض لمراجعة الموقف من الديمقراطية .

ولدينا فصيلان أساسيان في تيار العنف أو ما يصطلح على تسميته بالتيار الجهادي هي : جماعة الجهاد، والجماعة الإسلامية .. أما جماعة الجهاد فالأدبيات المنسوبة إليها قليلة وهناك مراجعات قدمها بعض أفرادها أشهرها مراجعة د. كمال حبيب .

ويقرر "دليل الحركات الإسلامية في العالم" بأن أهداف الجماعة هي<sup>2</sup> :

1. الدعوة إلى دين الله تعالى ..

2-ضياء رشوان (محرر) دليل الحركات الإسلامية في العالم (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد الأول الطبعة الثانية 2006) ص 134

2. العمل على خلع الطواغيت الحاكمين بغير شريعة الله وإقامة حكم إسلامي وإعادة الخلافة الإسلامية، ولا ترى الجماعة شرعية أى وسيلة من وسائل التغيير غير الجهاد مثل اعتماد الديمقراطية والعمل النيابي من خلال الأنظمة الطاغوتية والتي تنافي أصول عقيدة التوحيد"

أما الجماعة الإسلامية فقد قدمت مراجعاتها في سلسلة كتب تحت عنوان واحد هو "تصحيح المفاهيم"<sup>3</sup> وبعد قراءة سريعة لها نجد أن تلك السلسلة ركز على الممارسات الخاطئة التي انتهجتها الجماعة الإسلامية طوال فترة المواجهة مع النظام المصرى طوال ما يزيد على عقد ونصف منذ بداية 1981 وحتى عام 1997 .. أمّا قضايا الديمقراطية والعمل السياسى فقد رشح من خلال الكتابات إشارات تدل على أنها قد تأتى في الطريق خاصة بعد الإقلاع تماما عن فكرة التغيير عن طريق العنف .

ولكن هناك ترددا واضحا، فعند الحديث عن الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يرد ذكر الأحزاب السياسية و فقط تحدث عن المجتمع المدنى .. وعند ذكر التحالف على الخير لم يرد أيضا ذكر التحالفات السياسية بين الأحزاب وأوضح ما ذكره مما يقر بهم من العملية الديمقراطية هو ما جاء في الفصل الثالث من كتاب ناجح ابراهيم "فتوى التتار لشيخ الإسلام ابن تيمية"<sup>4</sup>

حيث دافع عن فكرة تقنين الشريعة مستدلا بالشيخ القرضاوى مبينا الأسباب التي تدعو إلى ذلك ذاكرا أهم الضوابط، ثم ختم بقوله : "إن هذا النوع من التشريع البشرى فيما لا نص فيه أو فيما فيه نص غير قطعى لا يناقض عبودية الله تعالى ولا يصطدم بإفراده سبحانه بحق التشريع الذى هو من خصائص ربوبيته .. فالتشريع البشرى في هذه الحالة صادر عن النظر في النصوص التي شرعها الله .. وقائم بإذنه سبحانه ومشروط بالأ يصادم قطعيات الدين أو يخل بثوابته، وعلى ذلك يمكننا القول : إن هذا التشريع البشرى إنما هو فرع من التشريع الإلهى وهذه السلطة للبشر إنما هى مستظلة بظل شريعة الله عز وجل" ثم لخص الأمور التي أجاز للبشر أن يشرعوا فيها :

1. التشريع فيما لا نص فيه .

3- سلسلة تصحيح المفاهيم، مكتبة العبيكان الطبعة الثالثة 2005 وهي عبارة عن 6 كتب هي: (هداية الخلائق بين الغايات والوسائل، حتمية المواجهة و فقه النتائج، دعوة للتصالح مع المجتمع، تجديد الخطاب الدينى، فتوى التتار لشيخ الإسلام ابن تيمية - دراسة وتحليل، نظرات فى حقيقة الاستعلاء بالإيمان ) تأليف وإعداد : ناجح إبراهيم عبدالله، ومراجعة إقرار (كرم محمد زهدى ، محمد عصام الدين درباله ، على محمد على الشريف ، أسامة إبراهيم حافظ ، حمدى عبدالرحمن عبدالعظيم ، عاصم عبدالماجد محمد \*

\* كانت الجماعة الإسلامية قد استهلكت مراجعاتها الفكرية بأربعة كتب من هذه السلسلة صدرت جميعها عام 2004 وهي: مبادرة وقف العنف : رؤية واقعية ونظرة شرعية، تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء، حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين، النصح والتبیین في تصحيح مفاهيم المحتسبين(المحرر)

4- ناجح إبراهيم عبدالله، فتوى التتار لشيخ الإسلام ابن تيمية : دراسة وتحليل (القاهرة: مكتبة العبيكان ، الطبعة الثالثة 2005)

2. التشريع بالمصلحة المرسله .

3. اختيار الأصلح والأنسب من الآراء الفقهية المختلفة ما دامت معتبرة حتى وإن كانت مرجوحة .

4. الإذن للحكام أو العلماء المجتهدين بصياغة الفقه الإسلامى في صورة قوانين ولوائح ليسهل الاحتكام إليها والرجوع إليها فيما يعرف بـ "تقنين الشريعة"

هذا يدل على اقتراب كبير من قبول فكرة المجلس التشريعى النبائى وهو أحد أهم ركائز العملية الديمقراطية.

يبقى من التيارات الإسلامية السياسية "حزب التحرير" وقد أعاده إلى الذاكرة المصرية القضية التى حُكم فيها بالسجن لفترات متباينة على أكثر من 20 من المتهمين .

ورؤية حزب التحرير – رغم التسمية – ترفض العملية الديمقراطية وفكرة الوطنية لأن جوهر دعوته يدعو إلى النضال الفكرى بغية إعادة الخلافة الإسلامية دفعة واحدة ويعتمد على قبول القادة العسكريين لفكرة الحزب مما يدفعهم إلى الانقلاب على الأوضاع الحالية (لم يتسع الوقت لتفصيل في هذه الرؤية وتطورها، خاصة أن الحزب في مصر ليس له وجود كبير ذى بال)

هناك تيارات أخرى إسلامية مثل جماعة "الدعوة والتبليغ" و "الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة"، "أنصار السنة المحمدية" "الحركات الصوفية" وهؤلاء جميعا لا يهتمون أساسا بإبداء رؤية فقهية أو فكرية حول الديمقراطية وإن كان أفراد منهم يمارسون السياسة تصويتا أو ترشيحا .

وهناك مشروع حزب "الشريعة" الذى تقدم به الأستاذ ممدوح إسماعيل .. وهو محامى يُنتسب إلى تيار الجهاد .

وجدير بالذكر أن الخلفية الفكرية والفقهية لهذه التيارات العنيفة متعددة يغلب عليها المدرسة السلفية بتبويضاتها وقد نرى في المستقبل آراء جديدة خاصة أن بعض الفصائل التى خرجت عن دائرة العنف وتنتمى إلى المدرسة السلفية قامت بمحاولة تأسيس أحزاب سياسية مثل "حزب الإصلاح" و "حزب الشريعة" وكان في برامجها الإقرار الضمنى بالتعددية السياسية والرغبة في ممارسة الانتخابات البرلمانية وغيرها من آليات الممارسة الديمقراطية .

مازال صوت العالى الغالب في تيار العنف هو صوت الدكتور أيمن الظواهرى الذى أعلن رفضه القاطع للعملية الديمقراطية وكافة ممارساتها خاصة في أعقاب النجاح الذى حققه الإخوان المسلمون في مصر ثم حركة حماس في فلسطين داعيا إلى طريقة واحدة في تسلم السلطة ومواجهة الحكام وهى خلعهم بالقوة من سدة الحكم، ويحذر من الإنسياق في مما سماه "اللعبة الديمقراطية الأمريكية"

إذن نحن أمام رؤية تفصيلية لمستقبل الديمقراطية يقدمها الإخوان المسلمون في إطار هذه الورقة التي تعرض تطور موقف الإخوان من الديمقراطية .

### الإخوان المسلمون والديمقراطية

للإخوان المسلمون موقف واضح من أسس الديمقراطية ، وهو يختلف عن مواقف الفصائل الإسلامية الأخرى التي شرحنا مواقفها .

وقبل أن نستعرض موقف الإمام حسن البنا من فكرة الديمقراطية يحسن بنا أن نوضح حقيقة وهي أن الديمقراطية نسق ثقافي وفكري يقوم على أسس وقواعد ، كما أنها نظام إداري وسياسي له آليات ووسائل معروفة .

وهناك مقولة سائدة في أوساط الإسلاميين أنهم يقبلون بالآليات الديمقراطية ويرفضون القيم والأفكار الأساسية التي تستند إليها ، فيقبلون الانتخابات والدستور وقد يرفضون التعددية الحزبية خشية إنشاء أحزاب علمانية وقد يرفضون قيام المجلس النيابي بالتشريع لأنهم يعتقدون أنه حق لله تعالى .

**أهم الأسس الفكرية والثقافية للديمقراطية، وتتمثل فيما يلي:**

- 1 - احترام الرأي الآخر والحق في الاختلاف .
- 2 - احترام التعددية في كافة صورها ، خاصة الحزبية .
- 3 - احترام الحريات الخاصة والعامة .
- 4 - احترام الأقليات .
- 5 - القبول بدولة الحق والقانون .
- 6 - القبول بقاعدة الأغلبية في اتخاذ القرارات .

**الحق في الاختلاف :**

وفى هذا الصدد نجد أن الإخوان المسلمين يحترمون الحق في الاختلاف على كل المستويات وهم ينطلقون في ذلك من منطلقات إسلامية .

- فالإسلام يحترم حرية الاعتقاد واختلاف الملل والنحل : (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) (لكم دينكم ولي دين) (لا إكراه في الدين)
- والإسلام يحترم أتباع الأديان الأخرى خاصة السماوية منها كاليهودية والنصرانية (المسيحية) ويعطى أتباعها ومعهم "المجوسية" كديانة وضعية الحق في معاملة خاصة فطعامهم ونكاحهم مباح .

- والإخوان يحترمون الاختلاف التاريخي بين السنة وبين الشيعة ، ولا يكفرون الشيعة بل يمتنعون عن الخوض في الخلاف الذي نسب بين الصحابة وتسبب في افتراق المسلمين إلى سنة وشيعة ، وهم يسعون مع ذلك إلى التقريب بين المذاهب السنية وتلك الشيعية .
  - والإخوان يعتقدون أن الخلاف في فروع الدين أمر لا بد منه ضرورة ، ولا يمكن أن يتحد المسلمون في هذه الفروع والآراء والمذاهب .
  - ويلخص البنا موقف الإخوان بقوله في رسالة "دعوتنا" "الإخوان يجيزون الخلاف ، ويكرهون التعصب للرأى ، ويحاولون الوصول إلى الحق ، ويحملون الناس على ذلك بألطف وسائل اللين والحب"
- احترام التعددية :**

أما التعددية في كل صورها فالإخوان يحترمون التعددية في مجال العمل الإسلامى فيرحبون بالتعاون مع الهيئات الإسلامية جميعها :

يقول الإمام البنا في رسالة المؤتمر الخامس :

"الإخوان المسلمون يرون هذه الهيئات على اختلاف ميادينها تعمل لنصرة الإسلام وهم يتمنون لها جميعا النجاح ، ولم يفتهم أن يجعلوا من مناهجهم التقرب منها والعمل على توحيدها وجمعها حول الفكرة العامة"

ويقول في المؤتمر السادس :

"وأما موقفنا من الهيئات الإسلامية جميعا على اختلاف نزعاتها ، فموقف حب وإخاء وتعاون وولاء ، نحبها ونعاونها ، ونحاول جاهدين أن نقرب بين وجهات النظر ونوفق بين مختلف الفكر" ويحترم الإخوان التعددية المذهبية الفقهية وهذا بخلاف تيارات سلفية متشددة تتجه إلى منع المذهبية الفقهية وتحاربها :

يقول الإمام البنا في رسالة "التعاليم" في الأصول العشرين :

"ولكل مسلم لم يبلغ درجة النظر في أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع إماما من أئمة الدين ، ويحسن به مع هذه الاتباع أن يجتهد ما استطاع في تعرف أدلته ، وأن يتقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل متى صح عنده صلاح من أرشده وكفايته ، وأن يستكمل نقصه العلمى إن كان من أهل العلم حتى يبلغ درجة النظر" أما التعددية الحزبية السياسية فقد حسم الإخوان أمرهم فيها أخيرا في وثيقة صدرت في مارس 1994 وبعد استعراض لخطر الاستبداد وكيف انحرفت الممارسة في العصور الإسلامية عن المبدأ الأصيل "الأمة هي مصدر السلطات"

وقرر الإخوان في الوثيقة عدة مبادئ هامة :



- أن الأمة هي مصدر السلطات وأن الشعب هو الذى له الحق أن يولى باختياره الصحيح من يرتضى دينه وأمانته وعلمه وكفاءته .
- أن الأمة لا بد لها من دستور مكتوب .
- أن رئيس الدولة ما هو إلا وكيل عن الشعب ، وأن رئاسته للدولة يجب أن تكون لمدة محدودة ولا يجوز تجديدها إلا لأمد محدد ، ضمانا لعدم الطغيان .
- أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم الواجبات التى نصت عليها شريعة الإسلام وهو يعنى الاختلاف فى رأى واختلاف وتنوع مناهج الإصلاح والتدبير .
- لذا فإن الإخوان يؤمنون بتعدد الأحزاب فى المجتمع الإسلامى وأنه لا حاجة لأن تضع السلطة قيودا من جانبها على تكوين الأحزاب ونشاط الجماعات السياسية ، وإنما يترك لكل فئة أن تعلن ما تدعو إليه ، وما دامت الشريعة الإسلامية هي الدستور الأسمى وهى القانون الذى يطبقه قضاء مستقل محصن بعيدا عن أى سلطة أو جهة ، ومؤهل فكريا وعلميا وفقهيا وثقافيا ، فإن فى ذلك ما يكفى لضمان سلامة المجتمع واستقامته واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه من يخرج على المبادئ الأساسية التى لا خلاف عليها بين علماء وفقهاء المسلمين والتى تعتبر المقومات الأساسية للمجتمع"
- قبول تعدد الأحزاب مع المجتمع الإسلامى على هذا النحو يتضمن قبول تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية عن طريق انتخابات دورية .
- وقد أكد الإخوان فى مبادرة الإصلاح التى أعلنوها فى 2004/3/3م فى نقابة الصحفيين ذلك مرة أخرى بصورة قاطعة حيث أعلنوا فى مجال الإصلاح السياسى .
- "الشعب هو مصدر جميع السلطات ، فلا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة أن تزعم لنفسها حقا فى تولى السلطة ، أو الاستمرار فى ممارستها إلا استمدادا من إرادة شعبية حرة صحيحة ، وأن يتم تداول السلطة عبر الاقتراع الحر النزيه"

### الحريات الخاصة والعامة :

أكد الإخوان فى مبادرة الإصلاح احترامهم كافة الحريات الخاصة والعامة مثل :

- حرية الاعتقاد الخاص
- حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها .
- حرية الرأى والجهر به والدعوة السلمية إليه .
- حرية تشكيل الأحزاب السياسية .
- حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة والدعوة إليها .

- حق التظاهر السلمى .

- احترام الأقليات :

الإخوان المسلمون علاقتهم فى مصر بالأخوة الأقباط والذين يعتبرونهم مواطنين وليسوا أقلية دينية مهضومة الحقوق ، بل لهم المساواة التامة فى الحقوق والواجبات فى إطار الدستور والقانون وقد أصدروا وثيقة فى بداية التسعينيات "هذا بيان للناس" وكذلك أوضحوا الموقف بعد اللبس الذى أحدثه تصريح مغلوط للمرشد الراحل مصطفى مشهور فى جريدة الأهرام ويكلى فى بيان محدد وواضح يقرر أنه لا تفرض الجزية على المواطنين المسيحيين بعد أن شاركوا فى الخدمة العسكرية ويدفعون الضرائب المقررة قانونا .

ومن هذه الحقوق المحترمة، حق الاعتقاد الخاص، وحرية إقامة الشعائر الدينية، وحق تولى عضوية المجالس النيابية وكافة حقوق المواطنة التى تعنى المساواة أمام الدستور والقانون .

وأكدوا فى فقرة خاصة فى مبادرة الإصلاح ما يلى :

"أن الأخوة الأقباط جزء من نسيج المجتمع المصرى وهم شركاء الوطن والمصير"

**قبول دولة الحق والقانون :**

إن الإخوان المسلمين فى كافة ما صدر عنهم يقررون القبول بالدستور المكتوب الذى يحدد حدود السلطات الثلاثة : التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ويحقق التوازن بينها ويحدد كيفية توليه الحاكم ومدة حكمه وطريقة محاسبته وكيفية عزله ، ويصون الحريات الخاصة والعامة .

ويعترض الإخوان على استمداد القوانين من مصادر غربية ويعملون على تفعيل النص الدستورى "دين الدولة الإسلام" وما أضيف إليه لتوضيحه "الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع" ولكنهم يفعلون ذلك من خلال المؤسسات النيابية المنتخبة انتخابا حرا نزيها ، ومطالبة الجهات المسؤولة عن ذلك والضغط عليها بكل الوسائل المشروعة وهذا ما مارسه الإنسان حسن البنا طوال عشرين عاما فى خطاباته للملك ولرؤساء الوزارات والوزراء، ويحترمون القوانين المعمول بها حتى يتم تغييرها .

ويعمل الإخوان على ضرورة استقلال القضاء ويعتبرون الإصلاح القضائى من أساسيات الإصلاح

الشامل<sup>5</sup> .

- كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته .. واحترام أحكام القضاء .. وإلغاء جميع أنواع المحاكم

الاستثنائية.

- الفصل بين سلطتى الاتهام والتحقيق وأن تكون النيابة العامة مستقلة غير تابعة لوزير العدل .

---

5 - انظر الجزء الثالث من مبادرة الإخوان المسلمون حول مبادئ الإصلاح فى مصر التى طرحها المرشد العام بنقابة الصحفيين فى 2004

- تعديل القوانين وتنقيتها لتتطابق مع الشريعة الإسلامية ، وإلغاء كافة القوانين سيئة السمعة .  
**القبول بقاعدة الأغلبية :**

لقد فصلت في مقال لي بعنوان "تأملات في الشورى الداخلية للإخوان المسلمين"<sup>6</sup> التزام الإخوان بقواعد عشر ذكرها الأستاذ عبدالغفار شكر حول مدى التزام الجماعات والأحزاب السياسية بقواعد الديمقراطية الداخلية كي يُقبل منها إعلانها الالتزام والقبول بالديمقراطية في المجتمع .  
ومن أهم هذه المؤشرات والقواعد احترام اللوائح والقانون الأساسى الذى تعمل الجماعة أو الحزب على أساسه .

ومنذ نشأة الإخوان وهم يختارون قياداتهم بالانتخاب السرى وفق قواعد محددة ، ويتخذون قراراتهم بقاعدة الأغلبية بعد التصويت على الآراء المطروحة وبعد الدراسة المطلوبة ومعرفة أسانيد كل رأى أو فكرة .  
ولم يتخل الإخوان عن العمل بتلك القواعد حتى وهم فى غياهب السجون فقد كانوا يختارون لجان إدارية لمباشرة شئونهم وأحوال معيشتهم واتصالاتهم بالإدارة ، ولمدد زمنية محددة يتم بعدها تغيير اللجان .  
وعند اتخاذ قرار له أهمية خاصة فإن المجالس الشورية لا تختص وحدها باتخاذ بل لابد من العودة إلى القواعد لاستشارتها مثل دخول انتخابات عامة أو المشاركة فى الحكم .  
هذه أهم الأسس والقواعد الثقافية والفكرية بل والتطبيقية التى تستند إليها الديمقراطية ، وها هو موقف الإخوان المسلمين منها :

ولنوضح كيف حدث التطور التاريخى لدى الإخوان حول بعض أهم هذه القواعد ، فقد كان فهم الإخوان المسلمين للإسلام يتفق مع معظمها وتحفظ الإخوان على بعضها حتى تم حسمها وفق التطور التاريخى .

### **حسن البناء والديمقراطية**

وضع الإمام الشهيد حسن البناء قاعدة التزم بها فى تحديد موقف الإخوان من أى فكرة جديدة  
فقد تحدث عن دعوة الإخوان فوصفها بقوله :

"أجمع ما توصف به أنها "إسلامية"، ولهذه الكلمة معنى واسع غير ذلك المعنى الضيق الذى يفهمه الناس، فإننا نعتقد أن الإسلام معنى شامل ينتظم شئون الحياة جميعا، ويفتى فى كل شأن منها ويضع لها نظاما محكما دقيقا، ولا يقف مكتوفا أمام المشكلات الحيوية والنظم التى لابد منها لإصلاح حياة الناس" رسالة دعوتنا .

ثم حدد الميزان الذى يزن به بقية الدعوات والأفكار بقوله :

6-عصام العريان، تأملات فى الشورى الداخلية للإخوان المسلمين (مجلة الديمقراطية، العدد 8 ،خريف 2002)

"وموقفنا من الدعوات المختلفة التي طغت في هذا العصر ففرقت القلوب وبلبلت الأفكار أن نزنها بميزان دعوتنا، فما وافقها فمرحبا به وما خالفها فنحن براء منه، ونحن مؤمنون بأن دعوتنا عامة محيطتها لا تغادر جزءا صالحا من أية دعوة إلا أئمت به وأشارت إليه" رسالة دعوتنا

ووفق هذا الميزان قام بنقد أكبر فكرتين في ذلك الزمان : الوطنية والقومية، وقبل منهما ما يتفق مع قواعد ومبادئ الإسلام ورفض منهما ما يخالف القواعد الإسلامية، قبل وطنية الحنين والحرية والعزة والمجتمع والفتح ورفض وطنية الحزبية الزائفة التي لم تكن تخدم وقتها إلا المستعمر الذي استغل تفرق الأحزاب لمصلحته وزاد التناحر والبغضاء بين الحزبين ففرقهم في الحق وجمعهم على الباطل وحرّم عليهم الاتصال والتعاون ببعضهم البعض بينما أحلّ لهم هذه الصلة به والالتفاف حوله فلا يقصدون الإداره ولا يجتمعون إلا زوّاره .

وختم حديثه عن الوطنية بقوله :

"فها أنت قد رأيت أننا مع دعاة الوطنية، بل مع غلاتهم في كل معانيها الصالحة التي تعود بالخير على البلاد والعباد، وقد رأيت أن تلك الدعوى الوطنية الطويلة العريضة لم تخرج عن أنها جزء من تعاليم الإسلام" رسالة دعوتنا

وبنفس الميزان حلّ فكرة القومية فقبل منها قومية المجد وقومية الأمة ورفض قومية الجاهلية وقومية العدوان وأوضح أن الإسلام يحترم خصائص الأقسام والشعوب ويخص العرب منهم بالنصيب الأوفى والأوفر .

إلا أنه صبغ فكرة الوطنية والقومية بصيغة إسلامية حيث اعتبر حدود الوطنية بالعقيدة وليست بالجغرافيا، وهذه هي فكرة الإنسانية والعالمية والعولمة الجديدة وبين أن غاية الوطنية الإسلامية هي أمانة الدعوة والإرشاد وهداية البشر بنور الإسلام ابتغاء وجه الله وإسعاد العالم لا طلب المال والجاه والسلطان وليس استعبادا للشعوب وفرض الوصاية عليها<sup>7</sup>.

### موقف الإمام الشهيد البنا من الديمقراطية:

لم تكن الفكرة الديمقراطية قد طغت على الأفكار الأخرى مثل الوطنية والقومية آنذاك، ولكن كان هناك نظم الحكم الشمولية كالشيوعية والفاشية والنازية، وتواجهها نظم حكم ديمقراطية تتسم بالنظام الدستوري النيابي .

<sup>7</sup> - رسائل الإمام الشهيد حسن البنا (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر - الطبعة الثالثة 1983)

وقد كان للإمام البنا موقف من معظم هذه النظم وقد وصف الديمقراطية بالاستعمارية في رسالة "مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامى، وهى من آخر ما كتب ، وهذا الوصف يختلف عن وصف التيارات الأخرى لها بالكافرة أو العلمانية .

وفي نفس الرسالة ألحق الشيوعية والاشتراكية بالنظم الديمقراطية فقال : "وأما الشيوعية والاشتراكية، وهما معتبرتان في منطق التحالف الدولى اليوم من معانى الديمقراطية، ولا يستطيع الديمقراطيون أن يقدموا غير هذا"

وقد وضع النظم أمامه جميعا في سياق واحد : "فالشيوعية جادة في فرض تعاليمها على أبناء هذا المجتمع، والديمقراطية الاستعمارية الهزيلة تحاول من جانبها أن تقاوم هذا التيار، ويتوسطهم قوم داعون للاشتركية"

ثم يقرر الإمام البنا بوضوح وجلاء : "إننا جميعا آمنة بهذا الإسلام الحنيف دينا ودولة، واعتبرنا مصر دولة إسلامية، بل هى زعيمة دول الإسلام، وقال دستورنا صراحة في مادته التاسعة والأربعين بعد المائة : "دين الدولة الرسمى الإسلام ولغتها اللغة العربية"

في التطبيقات الديمقراطية نرى للإمام البنا وجهة نظر في الدستور والحكم النيابى بناها على قاعدة أخرى هامة :

"يعتقد الإخوان أن أساس التعاليم الإسلامية ومعينها هو كتاب الله تبارك وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، اللذان إن تمسكت بهما الأمة فلن تضل أبدا : وإن كثيرا من الآراء والعلوم التى اتصلت بالإسلام وتلونت بلونه تحمل لون العصور التى أوجدتها والشعوب التى عاصرتها .

ولهذا يجب أن تستقى النظم الإسلامية التى تحمل عليها الأمة من هذا المعين الصافي معين السهولة الأولى، وأن نفهم الإسلام كما كان يفهمه الصحابة والتابعون من السلف الصالح رضوان الله عليهم، وأن نقف عند هذه الحدود الربانية النبوية حتى لا نقيد أنفسنا بغير ما يقيدنا الله به، ولا نلزم عصرنا لون عصر لا يتفق معه، والإسلام دين البشرية جميعا" رسالة المؤتمر الخامس .

ووفقا لهذه القاعدة الذهبية التى تجمع بين الأصالة والمعاصرة فصل الإمام الشهيد حسن البنا القول في أحد أهم قواعد الديمقراطية وهى نظام الحكم الدستورى النيابى فيقول :

"الواقع أيها الإخوان، أن الباحث حين ينظر إلى مبادئ الحكم الدستورى التى تتلخص في المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها، وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة، وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال، وبيان حدود كل سلطة من السلطات، هذه الأصول كلها يتجلى للباحث أنها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم، ولهذا يعتقد

الإخوان المسلمون أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام، وهم لا يعدلون به نظاماً آخر" رسالة المؤتمر الخامس

وفي قضية الحزبية كان للإمام رأى شديد القسوة وارتبط ذلك الرأى بطبيعة الأحزاب المصرية في عهده وعصره، وقد راجع الإخوان ذلك الرأى عام 1994 في وثيقة شهيرة أقرت بالتعددية الحزبية. يقول حسن البنا: "والإخوان المسلمون يعتقدون أن الأحزاب السياسية المصرية جميعاً قد وجدت في ظروف خاصة، ولدواع أكثرها شخص لا مصلحى".

ويضيف إضافة هامة ليزيل التناقض بين قبوله للنظام النيابى والبرلمانى ورفضه للأحزاب التى وضعها بأنها سيئة هذا العصر.

" ويعتقدون كذلك أن النظام النيابى بل حتى البرلمانى في غنى عن نظام الأحزاب بصورتها الحاضرة في مصر. وإلا لما قامت الحكومات الائتلافية في البلاد الديمقراطية، فالحجة القائلة بأن النظام البرلمانى لا يتصور إلا بوجود الأحزاب حجة واهية وكثير من البلاد الدستورية البرلمانية تسير على نظام الحزب الواحد وذلك في الإمكان". رسالة المؤتمر الخامس

وفي آليات العملية الديمقراطية كان للإخوان السبق في تنظيم شئونهم الداخلية وفق القواعد الديمقراطية وهذا ما قرره لوائحهم الداخلية وقانونهم الأساسى. فقد كان للشعب : الوحدات الأساسية، جمعية عمومية تنتخب مجلس إدارة الشعبة وتختار نائب الشعبة، كما كان للجماعة كلها هيئة تأسيسية أو مجلس شورى يمثل كافة المناطق والشعب. وكانت القرارات يتم اتخاذها بطريقة التصويت ويتم حسمها بألية الأغلبية وما زالت تلك هى القواعد التى تحكم أسلوب عمل الإخوان الداخلى حتى وصفهم الدكتور وحيد عبد المجيد بأنهم أكثر القوى السياسية والشعبية ديمقراطية في العالم العربى. وقد تطرق حسن البنا الى آلية الانتخاب العام في رسالة :مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامى" عند الحديث عن نظام الحكم الذى فصل قواعده الى 3 قواعد أساسية هى:

- مسئولية الحاكم

- وحدة الأمة

- احترام إرادة الأمة

فقال بوضوح : " ولقد رتب النظام النيابى الحديث طريق الوصول إلى أهل الحل والعقد بما وضع الفقهاء الدستوريون من نظم الانتخاب وطرائقه المختلفة، والإسلام لا يأبى هذا التنظيم ما دام يؤدي إلى اختيار أهل الحل والعقد وذلك ميسور إذا لوحظ في أى نظام من نظم تحديد الانتخاب صفات أهل الحل والعقد، وعدم السماح لغيرهم بالتقدم للنيابة عن الأمة،" رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامى" ثم تطرق

الى عيوب نظم الانتخاب في مصر ولم يكتف بذلك بل اقترح وجوه اصلاح ضرورية مثل: تجديد صفات المرشحين - تفصيل برامج الهيئات - إصلاح الأحزاب في مصر والهيئات السياسية، وضع حدود للدعاية الانتخابية إصلاح جداول الانتخاب، وضع عقوبات قاسية للتزوير وللرشوة الانتخابية، العدول الى نظام الانتخاب بالقائمة بدلاً عن الانتخاب الفردي للتحرر من ضغوط الناخبين.

خلاصة موقف مؤسس الجماعة الإمام الشهيد حسن البنا من الديمقراطية يمكن أن نوجزه في الآتي:

1. هو يعتمد الاسلام كنظام شامل أساساً لفكرته ومقياساً يقيس عليه بقية الأفكار .
2. الذى يلزم الإخوان هو القرآن الكريم والسنة النبوية، ولا يلزمها نظم عصور أخرى.
3. قبول الأفكار الأخرى من حيث المبدأ وتحليلها الى عناصرها الأولية.
4. وزن عناصر الأفكار بميزان الإسلام، ما يقبله منها فهو مقبول ويمكن إضفاء صبغة إسلامية عليه ورده إلى أصوله الإسلامية، وما نرفضه منها لا يجب قبوله.
5. المزج بين الأصالة والمعاصرة، وبناء نهضة الأمة على أصول الإسلام ودعائمه.
6. يقبل الإمام الشهيد الدستور المكتوب ونظام الحكم النيابى وقواعده الأساسية مع بعض الملاحظات كما يقبل استمداد السلطة من الأمة عبر الانتخابات الدورية التى قدّم تصوراً لإصلاح النظام الانتخابى وقتها، ويعترض الإمام على صيغة الحزبية بسبب صراعات الأحزاب السياسية المصرية وقتها وعدم قدرتها على تحقيق أمل المصريين في الاستقلال وإنهاء الاحتلال بسبب صراعاتها وخلافتها الشخصية بين الزعماء وعدم وجود برامج واضحة لها ودعاها جميعاً إلى حل نفسها والاندماج في هيئة واحدة فيقول في نظام الحكم " وهى جزء من رسالة " مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامى " بعد أن نقل كلام الفقيه الدستورى الدكتور سيد صبرى أن أغلب الأحزاب لم يعد له برنامج يدافع عنه أنصاره، وأن الانتخاب لن يقوم على المفاضلة بين البرامج فقد أصبحت واحدة للجميع، وستكون الانتخابات شخصية لا حزبية بالمعنى المفهوم لدى الشعوب الغربية { لقد حاول المصلحون أن يصلوا إلى وحدة ولو مؤقتة لمواجهة هذه الظروف العصبية التى تجتازها البلاد، فيئسوا وأخفقوا. ولم يعد الأمر يحتمل أنصاف الحلول، ولا مناص بعد الآن من أن تحل هذه الأحزاب جميعاً، وتجمع قوى الأمة في حزب واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريتها، ويضع أصول الإصلاح الداخلى العام، ثم ترسم الحوادث بعد ذلك للناس طرائق في التنظيم فى ظل الوحدة التى يفرضها الإسلام".

يمكننا أن نقرر بكل وضوح أن حسن البنا قبل الفكرة الديمقراطية وأسسها العامة وتحفظ على فكرة الحزبية وقدّم اقتراحات لعلاج أوجه الخلل في الممارسات العملية ولم يتحفظ على دور المجلس النيابى التشريعى فى سن القوانين لأنه يعلم أن ذلك الدور محدد بالدستور الذى ينص على أنه دين الدولة الرسمى الإسلام .

## الإخوان بعد البنا

مارس الإخوان نشاطهم منذ نشأتهم في ظل نظام يمكن وصفه بالليبرالي مع بعض التحفظ بسبب وجود الاحتلال وسيطرة السراى الملكية وضعف الحياة الحزبية ونفسي الأمية في الشعب وتدخل الإنجليز والسراى وأحزاب الأقلية لتقليص الصلاحيات الدستورية.

حدثت أخطاء محدودة عندما انحرف بعض أعضاء الجهاز الخاص، فارتكبوا بعض الجرائم البشعة كاغتيال القاضى الخازندار ثم اغتيال رئيس الوزراء النقراشى الذى كان قد حلَّ الجماعة بأمر عسكري وصادر ممتلكاتها وما تلا ذلك من أحداث عنف.

كان الخطأ الأكبر هو اليأس من إصلاح الأوضاع سلمياً ودستورياً عبر القنوات القانونية فتم قبول فكرة الضباط الأحرار للانقلاب على الأوضاع بغية الإصلاح الشامل والمشاركة فيها وحماتها مدنياً وشعبياً. ولكن رؤية الإخوان للإصلاح الشامل والسياسى بالذات لم تنته بل تم نشر مذكرة من الإخوان في صحف 1952/8/2 في بيان للناس بعد أسبوع واحد من القيام بالحركة وكان أهم بنوده.

1. المطالبة بمحاسبة أعوان الملك وأدواته على فسادهم.
2. المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية وسائر القوانين سيئة السمعة المنافية للحرية.
3. الإصلاح الخلقى ومحاربة الفساد والمجون والتحلل.
4. الإصلاح الدستورى : بالمطالبة بعقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يعبر عن عقيدة الأمة وإرادتها ورغبتها وسياس حماية مصالحها.
5. الإصلاح الاجتماعى: بتوفير فرص العمل، إحياء التكافل والتضامن الاجتماعى وتحديد الملكيات الزراعية وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر واستكمال التشريعات العمالية واصلاح نظم التوظيف.
6. الإصلاح الاقتصادى.
7. التربية العسكرية والتدريب العسكرى.
8. الاهتمام بالبوليس وتطهيره من الفساد وإلغاء البوليس السياسى.

رغم هذا الوضوح إلا أن رجال الثورة نجحوا في الالتفاف حول أهم المطالب الخاصة بالإصلاح الدستورى والسياسى حيث جعلوا إقامة حياة ديمقراطية سليمة في مؤخرة الأهداف الستة للثورة وقاموا بحل كل الأحزاب السياسية وعطلوا الحياة النيابية ولم يقوموا بعقد جمعية تأسيسية لاصدار دستور جديد. وكان خطأ الإخوان الآخر أنهم لم يواجهوا ذلك بقوة حسم حتى حانت لحظة المواجهة في 4 مايو 1954 في خطاب المرشد العام الى رئيس مجلس الوزراء وقتها البكباشى جمال عبد الناصر مطالباً ب:

1. إعادة الحياة النيابية.



2. إلغاء الأحكام العرفية.

3. إطلاق الحريات خاصة حرية الصحافة والإفراج عن المعتقلين والمحكوم عليهم في محاكم استثنائية.

خلال تلك الفترة العصبية من تاريخ مصر والتي شهدت أحداثاً جسيمة شغل الإخوان خلالها بأمور

خطيرة مثل :

- حماية الحركة في أيامها الأولى .
- التفاوض حول الدخول في حكومة الحركة وفشل تلك المشاركة .
- محاولات الانشقاق التي غزاها عبدالناصر داخل الإخوان حتى شق صف مكتب الإرشاد نفسه .
- إصلاح الجهاز الخاص وحله ودمج أفرادها في هيكل الدعوة العام .
- مواجهة اتفاقية الجلاء التي رأى الإخوان في بنودها انتقاصاً من السيادة الوطنية وبأبواب خلفها لعودة الاحتلال .

رغم ذلك لم تتوقف جهود الإخوان لإصلاح الحياة السياسية فقد اهتموا بإعادة الحياة النيابية واجتهدوا في صياغة دستور جديد للبلاد .

1) قدم الإخوان مشروعاً لدستور جديد قامت اللجنة القانونية بالجماعة بإعداده وصياغته وضمت نخبة من كبار القانونيين في مصر عام 1952 .

2) شارك الإخوان مع آخرين في صياغة دستور آخر عام 1954م قبل اندلاع المواجهات وذلك إبان صحوة الديمقراطية في أحداث مارس 1954 وقبلها وسماه الكاتب صلاح عيسى "دستور في صحيفة القمامة" حيث ألقاه مجلس قيادة الثورة آنذاك .

ثم كانت المواجهة الحاسمة التي كسب جولتها رجال الثورة من أكتوبر 1954 الى 1975م ودخل الإخوان السجون والمعتقلات قرابة عشرين عاماً.

**خلاصة ذلك كله:**

أن منهج وفكرة الإخوان تقبل بأسس الحياة الديمقراطية منذ نشأة الجماعة رغم أن الجماعة تتبنى بصورة كاملة مبدأ العودة إلى الأصول الإسلامية وبناء النهضة على دعائم وقواعد الإسلام.

السبب في ذلك هو مرونة نظر الجماعة إلى أمرين أساسيين:

الأول : مصادر الفقه والفكر الإسلامى والنظر بعين ناقدة الى التراث الإسلامى.

الثاني: المرونة في النظر إلى إفرازات الحضارة الإنسانية بصفة عامة فمنها ما هو مقبول ومنها ما هو مرفوض.

\*\*\*\*\*

## الموقف الآن منذ 1975 – 2005

كان اطلاق الرئيس السادات للتعددية الحزبية المقيدة وحرمان الإخوان من حقهم الطبيعي في تشكيل حزب سياسي في اطار منع معظم القوى السياسية من نفس الحق هو سمة الحياة السياسية في النصف الثاني من السبعينات وحتى اغتيال السادات.

انصب اهتمام الإخوان خلال هذه الفترة على المطالبة بالإصلاح العام الشامل والدفاع عن أنفسهم في وجه التشويه الإعلامي الذي كان قصفاً مستمراً طوال أكثر من 15 سنة وبناء تنظيمهم الداخلي والدولي. ولكننا نرصد هنا استمرار التحفظ الإخواني على التعددية الحزبية الذي ظهر واضحاً في حجب مقال للشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالى عن القبول بالتعددية الحزبية مع أواخر السبعينات ثم نشره بعد ذلك في مجلة الدعوة بعد أن امتنع الشيخ عن إرسال مقاله الأسبوعي حتى يتم نشر مقاله المحجوب بعد زيارة من مرشد الإخوان المرحوم عمر التلمساني الى بيته لترضيته وللحوار معه حول المسألة.

جرت تحت الجسور مياه كثيرة بعد الإفراج عن الإخوان الذين اعتقلوا في هجمة سبتمبر الشهيرة وبدأت مرحلة جديدة أثرت في تصورات الإخوان حول الديمقراطية وثقافتها وآلياتها ووسائلها. أهم تلك الخبرات كان في فترة الثمانينات وهي:

- 1) مشاركة الإخوان النشطة في الانتخابات البرلمانية عامي 1984، 1987.
- 2) تحالفات الإخوان السياسية مع الأحزاب القائمة والمرخص لها كالوفد عام 1984 وحزبي العمل والأحرار عام 1987م.
- 3) نشاط الإخوان البرلماني المحدود في برلمان 1984-1987 والنشيط جداً في برلمان 1987-1990م.
- 4) مشاركة الإخوان مع الأحزاب والقوى السياسية في تشكيل لجان للتنسيق تقوم بمهمة معارضة الحكم القائم منذ عام 1985 وحتى عام 1997.
- 5) النشاط النقابي الواسع للإخوان في النقابات الهامة وقيامهم بإدارتها وإحساسهم بأهمية المشاركة لا المغالبة وقبول الآخرين في العمل المشترك رغم ضعف الأداء آنذاك.
- 6) السعي للحصول على رخصة حزب سياسي وإعداد أكثر من برنامج سياسي لمشاريع أحزاب.

(7) الإحساس بمدى القيود التي يفرضها النظام على نشاط الإخوان الصحفي وحرمانهم من الحق في رخصة صحيفة أو مجلة بعد وفاة صاحب رخصة مجلة الدعوة المرحوم صالح عشاوى. كان من نتيجة تراكم الخبرات خلال عقدين من الزمان أن راجع الإخوان مواقفهم في قضايا أساسية تتعلق بالديمقراطية ووضعوا موقفهم بجلاء من قضايا أخرى.

أصدر الإخوان وثيقة هامة في ابريل 1994 م حول قضيتين:

الأولى : الموقف من الشورى والتعددية السياسية في المجتمع المسلم.

الثانية : المرأة المسلمة في المجتمع المسلم.

وقد كان أهم ما أعلنه الإخوان في هذه الوثيقة:

1. تقرير ما سبق أن أعلنته الجماعة في مراحلها الأولى والتأكيد عليه بعد أن نسيه الناس والباحثون مثل:

- القبول التام بالحكم الدستوري النيابي.

- التأكيد على أن الأمة هي مصدر السلطات.

- التأكيد على أهمية الانتخابات الدورية النزيهة كأداة سلمية لتداول السلطة عبر صناديق الانتخاب.

2. وأضاف الإخوان في مراجعة جادة قبولهم بالتعددية الحزبية في المجال السياسي في إطار الدستور والقانون الذى يحدد المقومات الأساسية للمجتمع وأهمية تحديد مدة تولى الحاكم لفترتين فقط تحت رقابة ومحاسبة مؤسسات الدولة الدستورية في فصل واضح بين السلطات الثلاث وأكدوا على أهمية استقلال القضاء وأن القضاء الطبيعي المستقل والمحصن هو وحده صاحب الحق في الفصل في المنازعات الحزبية دون أى تدخل من جانب السلطة التنفيذية في إنشاء الأحزاب أو مراقبة نشاطها أو حظرها وتقييد حركتها أو إلغائها.

3. المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الحقوق والحريات المدنية والسياسية دون إخلال بثوابت الشريعة الإسلامية. فللمرأة حق التعليم والعمل وتولى الوظائف العامة والتصويت في الانتخابات والترشيح لمقاعد البرلمان وغيره من المؤسسات الدستورية<sup>8</sup>.

وكان هناك إيضاح لموقف قديم من الإخوان حول العلاقة مع المسيحيين وتطور هذا الموقف ليصل الى الإعلان التام عن أن العلاقة بين أبناء الوطن الواحد على اختلاف أديانهم أو مذاهبهم الفكرية والفقهية

<sup>8</sup> - المركز الإسلامى للدراسات والبحوث، الإخوان المسلمون : المرأة فى المجتمع المسلم... الشورى وتعدد الأحزاب، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية - الطبعة الثانية 2005)

يقوم على مبدأ "المواطنة" التي تعنى المساواة في الحقوق والواجبات أمام الدستور والقانون دون إخلال بحقوق الأقلية في شئونهم الخاصة المتعلقة بالأحوال الشخصية.

\*\*\*

مرَّ الإخوان بعد ذلك بأكثر من 5 سنوات عصيبة اعتقل خلالها أكثر من 20 ألف من الإخوان وتمت محاكمة أكثر من 125 قيادى أمام 6 محاكمات عسكرية واستشهد منهم ثلاثة على الأقل أحدهم تحت التعذيب واثنان بسبب الإهمال في الرعاية الصحية فى السجون .

وقد توقف التنسيق بين القوى السياسية بعد أن صدر إعلان واضح من الجميع عام 1997م في وثيقة مشهورة لبرنامج كامل مفصل حول الإصلاح السياسي والدستورى محلّ اتفاق الجميع بعد أن فشلت القوى الوطنية في إعلان ميثاق وطنى سابق عام 1995 بسبب الاعتقالات في صفوف الإخوان وبسبب الشكوك المتبادلة بين الفرقاء وبسبب نجاح الحكم في استقطاب فصائل سياسية لجانبه ضد الإخوان المسلمين<sup>9</sup>.

\*\*\*

عاد الإخوان مرة أخرى بقوة الى الساحة السياسية بعد انتخابات 2000م التي فاز فيها 17 من النواب وانتخابات 2001 لنقابة المحامين التي فاز فيها الإخوان بأغلبية مقاعد مجلس النقابة العامة للمحامين. وبعد وفاة المرشد العام السابق المستشار محمد المأمون الهضيبي تولى الأستاذ محمد مهدى عاكف مهام المرشد العام.

وقدّم المرشد مبادرة للإصلاح في 3 مارس 2004م في مؤتمر صحفي عالمي بنقابة الصحفيين في خضمّ توالى مبادرات الإصلاح من الخارج والداخل. كانت أهم القواعد التي أرساها المرشد العام في مبادرته هي الأسس الأربعة التي تم بها تقديم المبادرة.

أولاً : إن الإخوان المسلمين يرفضون كل صور الهيمنة الأجنبية، ويدينون كافة صور التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية .

ثانياً : إن الإصلاح الشامل هو مطلب وطنى وقومى وإسلامى .. وأن الشعوب هي المعنية أساساً بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح الذى يهدف إلى انجاز آمالها في حياة حرة كريمة ونهضة شاملة وحرية وعدل ومساواة وشورى.

---

9- محمود عبدالحليم , الإخوان المسلمون : أحداث صنعت التاريخ , الجزء الثالث دار الدعوة الإسكندرية الطبعة الأولى مصورة 2004

ثالثاً : إن البداية يجب أن تكون من الإصلاح السياسى الذى هو نقطة إنطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلها والتي تعاني في مصر والوطن العربى والإسلامى تدهوراً متسارعاً يكاد يصل بها إلى القاع.

رابعاً : إن القيام بزيادة هذا الإصلاح لا تقوى عليه حكومة ولا أى قوة سياسية منفردة .. بل هو عبء يجب أن يحمله الجميع .. وأن المصالحة الوطنية العامة التى تؤدى إلى تضافر الجهود جميعاً، هى فريضة الوقت للوقوف بحسم ضد المخصصات الهادفة للإستباحة المنطقية، وللنهوض بجد من عثراتنا وعلاج مشكلاتنا.

خاتمة :

هل يعنى ذلك أن الإخوان المسلمين يقبلون الديمقراطية على علاقتها كما نشأت وترعرت فى الغرب ذو الجذور الحضارية اليهودية والمسيحية والتي ينتقدها المفكرون هناك أمثال ناعوم تشاوموسكى وغيره ، حتى قال تشرشل إننى أعلم أن الديمقراطية نظام سيئ ولكن دلونى على نظام أفضل منه ، وهى التى أرغمت ديجول على التنحى فى أوج عطائه وهى التى أتت بأسوأ الإدارات الأمريكية فى التاريخ المعاصر التى تشن الحروب الاستباقية ضد العالم كله والتي أفرزت من قبل نظم فاشية ونازية كلفت العالم ملايين الأرواح من الضحايا .

هناك تحفظ للإخوان على الأسس والأفكار كما على الممارسات والآليات الهدف من التحفظات هو تحسين الفكرة ودمجها فى إطار الثقافة الإسلامية وكذلك إضافة آليات جديدة تقرب الديمقراطية من الفكرة الرئيسية فى الإسلام حول الشورى .

وهنا أشير إلى السفر العظيم الذى كتبه الأستاذ الدكتور توفيق الشاوى حول "فقه الشورى والاستشارة" ويعقد فيه مقارنة قيمة جدا بين الشورى والديمقراطية .

بين يدي هذه المقاربة لابد لنا أن نقرر حقيقة أنه لا يوجد مثال واحد للتطبيق الديمقراطى فى العالم يجب على الجميع الامتثال به ، فهناك ديمقراطية غربية لها تطبيقات متنوعة وهناك ديمقراطية أسيوية أهمها تجربة الهند ، وهناك ديمقراطية وليدة فى أوروبا الشرقية مازالت تحبو ، وهناك تطبيقات فى أمريكا اللاتينية وغيرها .

وحتى داخل الديمقراطية الغربية نجد التفاوت كبيرا جدا بين نظام وآخر ، فهناك ديمقراطية أمريكية تتبع النظام الرئاسى وتفصل بحسم بين السلطات الثلاث ، وهناك أم الديمقراطيات فى بريطانيا حيث ترأس المملكة الكنيسة وتتبع النظام البرلمانى وتتداخل السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وهناك النظام الفرنسى المختلط الذى سمح بوجود رئيس يختلف فى الاتجاه السياسى عن رئيس وزرائه ، ثم نظام ألمانى اتحادى يختلف أيضا عن

النظام الأمريكى الاتحادى ، ثم النظام السياسى السويسرى الفريد الذى مازال يحتفظ بمظاهر الديمقراطية الإثنية المباشرة عبر نظام الاستفتاء الذى لا يمر أسبوع واحد إلا ويذهب المواطن السويسرى إليه أكثر من مرة أو مرتين .

هنا علينا معشر العرب والمسلمين ، ومصر هى القادرة على ذلك ، تقديم نموذج ديمقراطى للتطبيق فى البلاد الإسلامية يكون رائداً وفى نفس الوقت ليس ملزماً لبقية الدول الإسلامية ولكن يدفعها إلى الاقتداء به والتنوع عليه بما يتفق مع تطورها الثقافى وخبرتها الحضارية وواقعها الاجتماعى لكنه فى النهاية يتفق مع الأسس الثابتة للديمقراطية فى احترام اختلاف الآراء ، واحترام الحريات الخاصة والعامة ، إرساء دولة الحق والقانون باعتماد دستور وقوانين ملزمة ، تداول السلطة ، احترام حقوق الإنسان وكرامته ، ..... إلخ .

### المرجعية العليا :

فى الديمقراطيات الغربية التى نشأت فى ظل فضاء ثقافى علمانى يفصل بين الدين والدولة ويخرج الكنيسة من المعادلة السياسية والثقافية تماماً كانت المرجعية التى ارتضاها الناس هى "القانون الطبيعى" وبالتالى أصبح من حق المجالس التشريعية سن ما تشاء من قوانين دون النظر إلى أى اعتبار آخر . وفى بلادنا الإسلامية ذات الجذور الحضارية والثقافية المختلفة ، وذات التطور التاريخى المختلف ، أيضاً فإن كافة الدساتير فى مصر مثلاً منذ كتابتها تنص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى ، وأضاف الدستور الأخير فى عام 1971 النص على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع" ثم عدلها السادات فى عام 1980 إلى أن المبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع بإضافة "أل" ، وهناك دول عربية وإسلامية أخرى جعلتها المصدر الوحيد وهناك محاولات جادة فى دول ومترددة أو ضعيفة فى بلاد أخرى منها مصر لتقنين الشريعة الإسلامية واعتمادها .

هنا يقرر الإخوان أن احترام الشريعة الإسلامية وعدم مخالفة ثوابتها القطعية من أهم شروط قبول الممارسات الديمقراطية سواء فى المجلس التشريعى أو فى القضاء العام حيث تعتبر من المقومات الرئيسية للمجتمع ومن النظام العام والآداب .

والقبول العام بهذا المبدأ من كافة الفرقاء السياسيين ينزع حجة قوية من الفصائل الإسلامية الراضية لفكرة الديمقراطية حيث رأينا أن معظم الحجج التى استندوا إليها لرفض الديمقراطية كانت تنبعث من مواجهة مفترضة حول حق التشريع من جانب البشر ، بينما يقول آخرون منهم الإخوان أن حق التشريع هو لله ابتداءً ولأمة ابتداءً يباشره أهل الاختصاص منها ، وكذلك أهل الحل والعقد أى أعضاء المجالس النيابية الآن ، تحت مظلة الدستور الذى ينص على أن دين الدولة الإسلام وأن الشريعة المصدر الرئيسى للتشريع .

والخلاصة أن الإخوان يقبلون من الديمقراطية ما يتفق مع الإسلام ويرفضون منها ما يتعارض معه ، فهم يؤمنون بأن المرجعية العليا للشريعة الإسلامية وأن حق التشريع للأمة بعد ذلك إبتناء عليها وفي إطارها .. والإخوان يرفضون "الدولة الدينية التي يحكمها رجال الدين المعصومون الذين يحتكرون حق تفسير الكتاب المقدس ويختصون بالتشريع ، ويجبون الضرائب ويحكمون باسم الله ، ويفتشون في الضمائر ، ويتحكمون في المصير في الآخرة بالمنح والحرمان والإسلام يرفض ذلك كله ولا يعرفه .

التطبيقات الديمقراطية :

يرى الإخوان أن هناك عيوباً في التطبيقات الديمقراطية تعزل عموم الناس عن الممارسات الديمقراطية وأنه يجب مواجهتها بأفكار وآليات جديدة مثل :

1. تفعيل الشورى كخلق وسلوك مستمر من البيت إلى المدرسة إلى المكتب إلى المصنع وفي كل مكان .

2. وضع ضوابط قاسية على حق المجالس النيابية أو السلطة التنفيذية في شن الحروب باسم الديمقراطية مما يجنب البشرية ويلات الحروب مثلما حدث مع هتلر وموسوليني ثم الآن مع بوش الابن وبليز .

3. يمكن البحث عن آلية لمراقبة أداء النواب خلال فترة التمثيل النيابي بحيث لا يتمتع النائب بالحق في المقاومة إذا خان الأمانة التي انتخب على أساسها وخدع الناخبين .

اليوم الإخوان المسلمون يرون أن الطريق لتعزيز الديمقراطية يمر بالآتي:

1. إلغاء حالة الطوارئ فوراً وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

2. إطلاق الحريات العامة وخاصة حرية التعبير وحرية تشكيل الأحزاب .

3. الانتخابات الحرة النزيفة دون تدخل حكومي .

4. إعلاء شأن القضاء المستقل وإصدار قانون يحقق استقلال السلطة القضائية .

5. إعادة النظر في الدستور لعلاج عيوبه سريعاً وإصدار دستور جديد بعد الإصلاح السياسي .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل،،،

## المناقشات

### • محمد السيد سعيد (رئيس الجلسة):

أعتقد أن الخطة السرية والمعلنة أيضًا هي أن نصل بنهاية نقاشات هذا اليوم- بعد عرض الزملاء لمواقف تيارات فكرية كبيرة لمفهوم الديمقراطية-إلى نوع من التوافق حول ركائز ومعانٍ أساسية في تجربة وطنية مصرية للديمقراطية. وهذا الهدف يجب أن نتذكره دائمًا ونحن نتلقى طلبات المناقشة من الأساتذة الأفاضل.

في البداية طبعًا أعتقد أنه لا بد من تحية كل الزملاء الذين حضروا للمناقشة في الجلستين الماضيتين ، بالفعل كانتا مفيدتين جدًا، وتفتحت فيهما آراء وأفكار، وأعتقد أيضًا أن الشكوى الدائمة من أنه لم تتمكن من بناء جسور ثقة حقيقة بين القوى السياسية المصرية قد أصبح بها شيء من المبالغة؛ لأنه بالفعل هناك عملية تكوّن لهذه الجسور ، وهناك جهود تبذل في هذا الصدد قد لا تكون قوية جدًا، ولكن في اعتقادي أنها كافية جدًا في هذه المرحلة بالنظر إلى هشاشة التجربة السياسية المصرية خلال ربع القرن الماضي.

واسمحوا لي أن أقوم بإجراء غير مألوف وهو أن أمنح سعادة السفير ناجي الغطريفي خمس دقائق إضافية تحديدًا للإجابة على أربعة أسئلة، وبإيجاز بقدر الإمكان.



السؤال الأول هو أنه ليس من الصحيح أن الإخوان المسلمين قد يكونون التيار الوحيد الذي يشك في أنه قد يقوم بانقلاب على الديمقراطية؛ لأن أول انقلابات على الديمقراطية في التاريخ المصري قام بها الليبراليون، مثلما فعلت حركة الأحرار الدستوريين، وما قام بها السعديون.

بمعنى أن الليبراليون المصريون في نهاية المطاف هم أقلية ضئيلة جداً - وباستثناءات قليلة في العالم كله - لا يحقق الليبراليون انتصارات انتخابية، وبالتالي فهم دائماً يوضعون في مأزق بين التضحية بالاستقامة الأخلاقية والسياسية فيما يتصل ببنية السلطة والدولة.. "بمعنى" الاستقامة في الانتخابات العامة، والتركيز على إنقاذ ما يمكن إنقاذه.. إنقاذ المشروع الاقتصادي لليبرالية الذي هو اقتصاد السوق.

وإذا كان السؤال موجهاً للإخوان المسلمين أو الماركسيين أو الناصريين أو غيرهم.. فإن الليبراليون أيضاً هم جزء من الموضوع ويجب أن يوجه إليهم السؤال؛ لأنهم فعلاً شاركوا في انقلابات دستورية متعددة. وبالتالي: هل هناك ما يضمن أن حزب الغد مثلاً أو التيارات الليبرالية بشكل عام ستقيد نفسها بصورة حاسمة بنتائج الانتخابات العامة، وتحترم هذه النتائج أيّاً كانت من حيث ما أفضت إليه؟

السؤال الثاني: هل لا زلتم تقولون بدولة حارسة فقط، ويترك الاقتصاد كله للسوق، فهناك مدارس ليبرالية مختلفة.. فالفارق كبير جداً بين الليبرالية البريطانية والليبرالية الألمانية والليبرالية الأمريكية، أي ليبرالية تريدون فيما يتصل بتعريف دور الدولة؟ السؤال ببساطة أكثر، هل يهتمكم الليبرالية السياسية أكثر أم الليبرالية الاقتصادية أكثر.. "بمعنى" تستقيمون لأيهما أكثر.. ما هو الأعلى عندكم؟

السؤال الثالث متعلق بموضوع العدل الاجتماعي، وهذا بالطبع اتهام تقليدي موجه لليبراليين، وبالذات أنهم رفضوا في تاريخ مصر الوطني كل اقتراح خاص بإعادة هيكلة الملكية الزراعية وتوزيع الثروة والإصلاح الزراعي. فموضوع العدل الاجتماعي كيف ترونه؟ أو هل عندكم آليات محددة.. ما هي الآليات التي تفضلونها كحزب ليبرالي لضمان أكبر قدر ممكن من العدل الاجتماعي في ظل نظام السوق؟

السؤال الأخير متعلق بموضوع فهمكم للدولة الديمقراطية ومؤسساتها النيابية.. هل المطلوب هو التركيز على الجانب النيابي البحث، أم أن الديمقراطية تتخطى معنى النيابة؛ لتأكيد سلطة الشعب -أو سلطة الأغلبية- في مواقعها المختلفة؟

هذه أربعة أسئلة استيضاحية. هل يمكن أن تعطيني إجابة عليها؛ لأن هذا مهم جداً لأننا لم نسمع رؤية الليبرالية في هذه الأشياء. وهذه الأسئلة مطروحة في الأصل على كل التيارات حتى نوضح تصور كل تيار لطبيعة الدولة الديمقراطية

## • ناجي الغطريفي:

فيما يتعلق بإمكانية لجوء الليبرالية إلى الخروج عن قواعد الديمقراطية للاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها، كما حدث في مراحل سابقة خلال التجربة المصرية الليبرالية، يمكن الرد ببساطة على هذا التساؤل بالقول أن من يلجأ إلى هذا الأسلوب يكون قد تخلى عن قناعاته وعقيدته الليبرالية، وهذا هو ما حدث عقب قيام الأحرار الدستوريين في يونيو 1928 بتعطيل العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات، وإن كان ذلك كما كان معروفا في حينه قد تم بإيعاز من الملك وبدفع من الإنجليز تحسبا لعودة وزارة الوفد ، فنحن إذن نتحدث عن ظروف تاريخية غير عادية وفي ظل إرادة وطنية مقيدة مكنت الملك والإنجليز من أن يمارسوا الدور الذي تمارسه الدولة اليوم في عملية الخروج على الدستور... وبالتالي لا يمكن تعميم تجربة تلك الفترة واعتبارها قابلة للتكرار ، بل بالعكس إن الليبرالية هي الوعاء الذي يسمح بتفاعل وصعود كل القوى السياسية على سدة الحكم طالما كان ذلك وفقا للديموقراطية سواء كانت تلك القوى إسلامية أو قومية أو يسارية.

أما عن دور الدولة، وما يدعيه خصوم الليبرالية من تغييب دورها على النحو الذي يسمح باستبداد القوى اقتصاديا بالضعيف والغنى بالفقير ، فإن هذا يتعارض تماما مع مفهوم الليبرالية المعاصرة، لقد مضى الزمن الذي كان الليبراليون يدعون فيه إلى ترك الأمور تجري في مسارها دون تدخل، إلا أن مضمون تدخل الدولة في النظم الليبرالية يختلف عن ذلك المضمون في النظم ذات التخطيط المركزي للاقتصاد الذي تقوم فيه الدولة بامتلاك وسائل الإنتاج واتخاذ القرار الاستثماري والتحكم في توزيع الدخل عن طريق نظام للأجور ، وهو ما ثبت فشله وأدى إلى انهيار الدول التي أخذت به بدرجة أو بأخرى، وتعثر عملية التنمية في غالبية دول العالم الثالث.

أما دور الدولة في النظام الليبرالي فيقوم على وضع السياسات النقدية والمالية التي تحقق مستويات عالية من التشغيل وتحد من التضخم النقدي وتؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات واستمرار نمو الإنتاج القومي. كما أن على الدولة في ظل هذا النظام رقابة ومواجهة ما يشوب حركة السوق من سلبيات مثل القضاء على الاحتكار أو توفير المقومات اللازمة لتحقيق المنافسة.

ولا يمكن إغفال دور الدولة الاجتماعي في النظام الليبرالي الذي لم يعد يسمح بتجاهل الفروق الشاسعة بين الدخل، أو فقدان المواطن للضرورات الأساسية اللازمة لتحقيق رفاهيته مثل التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع، وكذا توفير البنية الأساسية اللازمة لمعيشته كما هي لازمة للآخرين من أجل العمل والاستثمار.

إن اقتصاد السوق هو الأقدر على تحقيق إدارة الاقتصاد القومي على أعلى مستوى من الكفاءة وبالتالي الارتفاع بقدرة المجتمع على تمويل الخدمات اللازمة لمحدودي أو معدومي الدخل، وهو ما تؤكد الأوضاع

المعيشية لهذه الفئات فى المجتمعات التى تقوم على حرية الاقتصاد سواء فى دول الغرب المقتدمة أو الشرق الصاعدة نحو مجتمعات الرفاهية.

إن الليبرالية المعاصرة على نحو ما ذكرت تعلق من قيمة العمل، وبالتالي من قيمة الكرامة الإنسانية، بالأفراد إذا تساوت مقومات انطلاقهم إلا أن ما يحقق كل منهم من تقدم ورفاهية يتوقف على ما يبذله من جهد وما يحصله من علم، وما يتمتع به من عوامل تزيد من إنتاجه، وهو ما يجب على المجتمعات الليبرالية المسئولة توفيره لمواطنيها.

أما عن موضوع فهم الليبراليين للدولة الديمقراطية ومؤسساتها النيابية، فإن فهم الليبراليين يتجاوز الجانب التمثيلى النيابى الذى لا يتجاوز كونه تعبير سياسى عن الفكر الليبرالى بينما ينتشر هذا الفكر وتضرب جذوره فى إعادة صياغة المبادئ التى يقوم عليها المجتمع، بل والدستور، فى ظل الوفاق المجتمعى الذى أشرت إليه فى مناسبة سابقة، والذى أفضل أن نطلق عليه الوفاق الوطنى، وهو يقوم على عدد من المبادئ الأساسية التى يجب أن تتمسك بها كافة القوى السياسية والحزبية بغض النظر عن ما بينها من اختلافات، وهذه المبادئ هى:

- 1 - الالتزام بعدم تزيف إرادة الجماهير.
  - 2 - الالتزام بعدم الاعتداء على الدستور.
  - 3 - احترام حقوق الإنسان كما جاءت فى المواثيق الدولية ومن بينها الحق فى تولى السلطة بأسلوب ديمقراطى.
  - 4 - عدم المساس باستقلال ونزاهة القضاء.
  - 5 - احترام حرية الصحافة.
- إن التمسك بهذه المبادئ ضرورة أساسية لصالح المجتمع، ويأتى بعد ذلك دور الأيديولوجيات الحزبية ليبرالية كانت أو غيرها.

#### • عمرو هاشم ربيع:

كلنا يبدو متفقين على أن القيمة الليبرالية لها ثلاث جوانب أساسية: شق اجتماعى، وشق اقتصادى، وشق سياسى.

وبداية أعتقد أن كافة القوى والتيارات السياسية متفقة -ولو شكليا- على القيم السياسية الليبرالية.. لكنى فى واقع الأمر أعتقد انه بالنسبة للقيمتين الأخرتين يوجد خلاف عليهما داخل الليبراليون أنفسهم.

فأنا أشك كثيرًا في أن التيار الليبرالي في مصر يهتم -على الأقل معظمه- بالبعد الاجتماعي وقيم العدل الاجتماعي كالأمر المرتبطة بالبطالة، وحق العمال في التأمينات، والمعاشات وساعات العمل، التكافل الاجتماعي، إلى آخره.

كذلك الحال فيما يتعلق بالقيم الاقتصادية فالليبراليون المصريون من فئة رجال الاعمال يهتمون أساسا بالربحية على حساب أشياء كثيرة فهم يهتمون بحوافز الاستثمار وبالاستيراد على حساب التصدير، وبالاستثمار في مشروعات استهلاكية على حساب مشروعات البنية الأساسية ومسألة التهرب الضريبي.. الخ. وفيما يتعلق بالقيم السياسية. أنا استغربت في واقع الأمر أن كل الأوراق التي تناولت موقف التيارات السياسية المختلفة من الديمقراطية بما فيها الإخوان المسلمين مارست نوعا مهما من النقد الذاتي ، لكني لم أجد هذا الأمر فيما يتعلق بالورقة التي عرضت لموقف التيار الليبرالي. فلم أجد أي إشارة فيها لما قام به الاحرار الدستوريين والسعديين من محاولات لتزوير الانتخابات والاستيلاء على السلطة قبل عام 1952 ، أو أي انتقاد لإعتماد حزب الوفد بشكل محوري على شخصية زعيمه سعد زغلول وزعاماته اللاحقة. وبالإنقال للوضع الحالي نجد أن الورقة تتجاهل ما يقوم به من يدعون بالانتماء الى الليبرالية من فساد سياسي واقتصادي وما تشهده الانتخابات من بلطجة يقوم بها اعوان المرشحات الليبراليون ومن سيطرة رأس المال واستغلال الحصانة البرلمانية في أعمال غير مشروعة ومنافية للقانون وكثير منهم يلاحقه القضاء.

الشيء الأخير الذي سأطرق إليه ويتعلق أيضًا بالقيم السياسية هو أننا استمرنا لفترة ليست قصيرة نعتقد أن حزب الوفد على سبيل المثال هو الحزب الليبرالي الوحيد، أو هو الذي يتزعم المسألة الليبرالية. فقد درست الاثحة الداخلية لحزب الوفد والتي وضعت عام 86، وعدلت أعوام 94 و96 وتعديلها الأخير عام 2006 الذي هو تعديل الإصلاحيين الجدد. واطلعت من خلال رؤيتي لهذه التعديلات أو هذه اللاتحة إلى ثلاثة أسس أساسية: المؤسسية، اتخاذ القرار، ودور الرئيس، ومن خلالها تبينت ما يلي:

فيما يتعلق بالمؤسسية، اجتماع الهيئة الوفدية أصبح كل خمس سنوات بعد ان كان كل عام ، وحتى في تعديل الإصلاحيين استمر هذا الوضع. وانعقاد الهيئة الوفدية أصبح كل ثلاثة شهور بعد ان كان كل شهر ، واستمر هذا الوضع.

وفيما يتعلق بصنع القرار الحزبي كان القرار يتخذ بالأغلبية داخل الهيئة العليا والهيئة الوفدية والمكتب التنفيذي للحزب، أما في التعديل الأخير أصبح القرار يتخذ في المكتب التنفيذي دون الإهتمام بمسألة الأغلبية

لو انتقلت لمسألة دور الرئيس، سنجد مفارقات كثيرة جداً، وأن التعديلات التي أدخلها الإصلاحيين على اللائحة، كانت في واقع الأمر مجرد تعديلات محدودة للغاية..فالتعديل اقتصر على تخفيض مدة رئاسة الحزب الى خمس سنوات تجدد لمرة واحدة، أما سلطات الرئيس فلم ينلها اي تغيير وبقيت كما هي على الرغم من الصيغة اللاديمقراطية التي تبدا عليها ومنها على سبيل المثال عدم قدرة أعضاء مجلس الشعب عن حزب الوفد على تقديم الاستجابات إلا بإذن رئيس الحزب وعدم الحديث للصحافة الا بإذنه، و لا أحد يطلع على محاضر اجتماعات الهيئة العليا واجتماعات الهيئة الوفدية حتى لو كان من أحد أعضائها إلا بإذن من رئيس الحزب، وهذا أيضاً استمر دون تعديل..الخ

المعنى الجوهرى أن هناك درجة من الشمولية الكثيرة طبعاً والواضحة جداً فيما يتعلق بالتيار الليبرالى، وهذا الذى يمكن أن نرصده بسهولة، ليس فقط فيما يتعلق بالنصوص كما وضح في موضوع لائحة حزب الوفد، لكن فيما يتعلق أيضاً بالممارسات التى كانت واضحة في أسلوب إدارة الحزب من قبل رئيس الحزب نعمان جمعة، وهو الذى كان يؤيده الإصلاحيون، "يعنى" صحيح نعمان جمعة لم يكن يتحرك بشكل فردي، كان يؤيده الإصلاحيون وكانوا يشجعونه بشكل كامل.

أختم حديثي بأن الليبرالية المصرية في شقها الاقتصادي يشك كثيراً في جدتها في مرحلة التحول الديمقراطي

هناك بعض الأشياء.. هناك بعض الأمور، لكن أنا أيضاً أسلط الضوء هنا.. أعمل Spot على التيار الليبرالى فيما يتعلق بحديثه عن وجود قيم سياسية، قيم اقتصادية، قيم اجتماعية، وهي تنفي تماماً كل ممارساته، تنفي تماماً وجود هذه القيم في ممارساته.

### • حسين عبد الرازق:

أنا سأركز كلامي على مبادرة 4 مارس 2004 التي حملت عنوان " مبادرة الإخوان المسلمون حول مبادئ الإصلاح في مصر".

أول ملاحظة أن كل الطبقات تصدر تحت عنوان "الطبعة الأولى"، بينما هذه الطبعة تختلف تماماً عن الطبعة الأولى التي هي البيان الذي ألقاه المرشد العام في نقابة الصحفيين والتي لم يرد فيها كلمة عن العلاقات العربية والسياسة الخارجية، وجرى تعديل أشياء كثيرة في الطبقات التالية.

الملاحظات الموضوعية على هذه المبادرة أن المبادرة تشي بأن "الإخوان المسلمون" يريدون أن يفرضوا مرجعيتهم، التي هي فهمهم للدين الإسلامي، على المجتمع. كل حزب وكل تيار سياسي حر في مرجعيته، لكن لا يمكن أن تفرض مرجعية أي حزب على المجتمع، وإلا الحزب الليبرالي يأخذ الأغلبية ويعدل الدستور حتى يتوافق مع مرجعيته، والحزب الاشتراكي يعدل الدستور لتصبح الاشتراكية هي ايدلوجية المجتمع، وهكذا.. فموضوع فرض رؤيتهم للإسلام على المجتمع ككل، أنا أعتقد أن هذا أمر غير مقبول.

الملاحظة الثانية، أنه في مجال الإصلاح الاقتصادي هم يتبنون نفس برنامج الحزب الوطني، أو على الأصح وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، والتأكيد على الملكية الخاصة، تشجيع القطاع الخاص، الخصخصة، تحرير التجارة.. بنفس المصطلحات ربما التي وردت بهذه المبادرة. أنا الحقيقة توقفت أمام إحياء نظام الحسبة، وهذا ليس له علاقة بالدين الإسلامي أو غيره، هذا اختيار معين، وأظننا لم ننسى المعارضة الواسعة في المجتمع لنظام الحسبة عقب الحكم بتطبيق الدكتور نصر حامد أبو زيد من زوجته طبقاً لهذا النظام..

لكن أهم نقطة هي ما تتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة. هم بدأوا بمقدمة جميلة، ثم انتهوا لأشياء غريبة. فهم يتحدثون عن حق المرأة في المشاركة في انتخابات المجالس النيابية، وعضوية هذه المجالس، ثم تأتي عبارة أنا لم أفهمها (في نطاق ما يحفظ لها عفتها وحياءها وكرامتها). كيف يمكن أن تنتهك عفة المرأة وحيائها وكرامتها بدخولها المجلس؟ ثم يقول (حق المرأة في تولي الوظائف العامة) هنا يقول (عدا الإمامة الكبرى أو رئاسة الدولة في أوضاعنا الحالية). في الطبعة الأولى كان (عدا الإمامة الكبرى أو ما في حكمها).

آتي بعد ذلك لملاحظة أخيرة (تضمنين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها). ما معنى هذا؟ هل للمرأة طبيعة ودور واحتياج يختلف عن احتياج الرجل بحيث نريد أن نعمل مناهج تعليم لها طبيعة معينة من أجلها؟!

ورغم النفي المتكرر لجماعة الإخوان المسلمون من انهم يدعون لدولة دينية، إلا أن مبادرتهم تدعو في الواقع تدعو لهذه الدولة الدينية والخلافة الإسلامية.

فتحت عنوان "الأسس والمنطلقات" التي تحدد غايتهم ومنهجهم يقولون صراحة انهم سيواجهون مشاكل المجتمع عن طريق "الحكومة المسلمة" ويتحدثون عن عودة الخلافة من خلال حديثهم عن "الدولة" التي تقود الدول الإسلامية فتجمع شتات المسلمين وتستعيد مجدهم....

هذه مجموعة الملاحظات، مع تسليمي أن هذه المبادرة تتشارك مع كل مواقف الأحزاب والقوى السياسية فيما يتعلق بالإصلاح السياسي والدستوري. وشكراً.

## • جورج إسحق:

أنا فقط أريد في البداية أن أقول أنه لم يشفِ غليلي رد السفير ناجي الغطريفي؛ لأن الإجابة على الأسئلة التي طرحها الدكتور محمد السيد سعيد لم تشفِ غليلنا، ونتمنى أن نرى نموذجًا لشخص ليبرالي حقيقي في مصر الآن، نحن لا نرى هذا النموذج بشكل واضح.

الشيء الآخر أنك يا سعادة السفير ناجي طلبت من الإخوان المسلمين أن يضعوا إطارًا سياسيًا أو تصور، في حين أن الإخوان أنفسهم يدعون إلى أن تتشارك كل القوى السياسية في وضع هذا الإطار أو التصور، لأنهم على قناعة بأنه لا تستطيع أي قوة أن تضع هذا التصور بمفردها. فأنت بهذا الشكل تدعو لتكريس الاستبداد ثانيةً... وهذه الطريقة لا تجدي..

الشيء الآخر عندما يتحدث الدكتور عصام العريان عن المرجعية يقول: "أنا سوف نحل المسألة إلى أصولها، ونرى ما يتفق مع الإسلام وما لا يتفق مع الإسلام"

هذا معناه أنكم كإخوان مسلمين تحتكرون القول الفصل في تحديد ما يتفق مع الإسلام ومع يختلف مع الإسلام. مع إنكم كإخوان مسلمين لستم كل المسلمين، أنت في عرضك قلت إن هناك قوى إسلامية أخرى.. واختلافكم رحمة بالطبع.. فالخلاف في الرأي مطلوب.. هذه النقطة مهمة جدًا؛ لأنها تثير خلافات شديدة.

الشيء الآخر أيضًا أنك يا دكتور عصام قلت في النقاط الأربع في نهاية ورقتك: "إن المصالحة الوطنية هذه فريضة وقت"، أنا أريدك أن تشرح لي هذه الحكاية، "بمعنى" هل ستعمل مصالحة مرحلية الآن، أم ستعمل مصالحة للأبد، أم ماذا سيكون شكل الرؤية؟ هذه مسألة مهمة.

النقطة الأخيرة أنني كنت في لقاء مع الدكتور محمد حبيب-نائب المرشد العام للإخوان- وقلت له أنك تكلمت كثيرًا جدًا عن موضوع المواطنة فقال "نحن منذ سنتين ونحن نتكلم عن هذا الموضوع"، ولكن حتى الآن لم يطرح موضوع المواطنة ولم نعرف موقف الإخوان منه بالتحديد، وهو موضوع ملح جدًا، لأننا نتكلم عن دولة مدنية حديثة أساسها المواطنة. فنحن نريد أن نعرف ما هي رؤيتكم عن المواطنة؛ لأن هذا موضوع يقلق الكثيرين، ويهرب الكثيرين منكم ويجعلهم يتخوفون من وجودكم الذي أنا شخصيًا لا أخاف منه.

## • عبد المنعم أبو الفتوح:

يحضرني الآن كالمًا جميلًا لأستاذنا الكريم السيد يسين مفاده أن التجويد الحقيقي في الأداء السياسي لكافة القوى السياسية لن يكون إلا في مناخ حر ديمقراطي يجعل هذه القوى تنزل إلى الساحة،

وتحتك بها، وتتعامل معها، و سيفرض عليها ذلك ضروره تطوير نفسها، سواءً أكانت هذه القوى هم الليبراليون أو الإخوان أو غيرهم.

هذا هو الواقع الحقيقي. وبالتالي يكون من الظلم الحقيقي أن تحاسب أفكار أوآليات اى قوه سياسية في ظل نظام سياسي قائم على الانفراد بالسلطة والاستبداد، وعلى محاصرة كافة القوى السياسية.

لا أحد يستطيع أن ينكر أن أحد الأسباب الهامة لتطوير أية قوة هو نزولها إلى الساحة، ونحن منهم كإخوان مسلمين. ولا شك أن الإسلاميين بصفة عامة -والإخوان جزء منهم- حينما نزلوا لساحة العمل السياسي، واحتكوا بقوى سياسية أخرى، وبالعمل الديمقراطي من خلال النقابات والأحزاب والتحالفات أضاف ذلك لهم الكثير وطور آراءهم وطور ووسائلهم. أقول ذلك من باب الحرص على المصلحة الوطنية، لأنه هدفنا من الحوار في النهاية أن نبحث عن المصلحة العامة. ونصل إليها.

وهو ما لن يتم الا بالثقة في كل المصريين على المستوى الشخصي، والمستوى الجماعي.. ثقة في أن المصريين من خلال تاريخهم ومن خلال واقعهم.. شعب قادر على أن يصنع تقدمه ورفعته و حضارته ويستأنفها بشكل قوي. وهناك مكونات تاريخيه فى صُلب تكوينه تجعله يستطيع أن يتواصل وأن يتسامح ويستوعب تقاطع الافكار المختلفة، بل المتناقضة احيانا ... وتستطيع الطبيعة المصرية أن تستوعب كل ذلك. وبالتالي كل النقد الذي وجه لنا كإخوان مسلمين أفادنا، نحن لا ننزعج من هذه المسألة اطلاقاً، سواءً الذي قاله الأخ حسين الآن أو الذي يقوله دائماً... كل لقاء مفيد وجيد.

وأنا لا أنزعج من تكرار واعاده السؤال للإخوان المسلمين عن مواقفهم من المواطنة والمرأة والتعدديه و الديمقراطيه .. والتي تبلورت فى فهم وتطبيق الاخوان بصورة نهائيه ... اكرر قولى أنا لا أنزعج من هذه المسائل!!!! بل أتصور أن هذه أحد وسائل دفعنا للتطوير الدائم للافكار والاراء بما فيها الكلام الذي قاله جورج إسحق وقد ذكرت له أن هذا مكسب للإخوان. اعتقد ان مشكله (القراءه ) للثقافه الاسلاميه والتراث بصفه عامه . تعكس أحياناً حالة من الارتباك.. خذ مثلاً تعبير ( الحسبه ) الذى يؤدى الى حاله أرتكاريا وهوس شديدين، مع أن معنى الحسبه هذا هو إتاحة الحق لكل مواطن أن يلجأ إلى القضاء طالبا الحكم والرأى فى صحه (موضوع) من خطأه!!!!!! وهو حق منطقى وحضارى ويعطى حيويه للمجتمعات فى نقد أو تصحيح أو تأكيد أو إبطال أي فكره. قد يستدعي البعض طريقه التطبيق فى بلدان عربيه ... عندما تجد أحداً مخطئاً ومخالفاً للإسلام تضرره.. لاهذه ليست الحسبه، ولا أحد يقبلها ولا الإسلام يقبلها. من يقول إن الإصلاح في الإسلام يقوم بهذا الأسلوب المنفر الذي يصد الناس عن الإسلام ، فهو مخطئ... حتى إذا كنت أنا عاصياً لا أتصور أن يأتي أحد بكرياج ليقول لى : ماذا تفعل؟.



من ذلك أيضًا ما قاله الأخ حسين في مسألة المرأة... نحن مجتمع شرقي وما ذكرناه في المبادره عن المرأه ينطبق على الرجل أيضًا. من القيام بالممارسه السياسيه في إطار من الحياء والعفة والطهر والصلاح. لماذا يقال هذا عن المرأة فقط؟ لأن المرأة المفروض أن تقوم بدورها في إطار من الحياء، أما الرجل فيقوم بدوره السياسي ولا يهم أن يفعل ما يفعله!!!!. هذه موروثات شرقية بغيضه، وليست موروثات إسلامية بحال من الاحوال الإسلام يطالب الرجل والمرأة أن يقوم كل بدوره في إطار من الأدب والخلق. مثلما قاله عصام عن مسألة (القول السديد في أن دخول مجلس الشعب منافٍ للتوحيد) وبعض الشيوخ وعلماء من الازهر، تسأل: كيف تريد للمرأة ان تدخل مجلس الشعب؟ قلنا: ما المشكلة؟ ما المانع الشرعي في دخولها البرلمان؟ قالوا: كيف ستجلس؟ أستجلس بجانب الرجال؟ قلت: الله اكبر!!.. لماذا لم تقولوا للرجال كيف تجلسون بجانب النساء!؟

هذا ما اعتبره موروثًا شرقيًا، في التمييز ضد المرأة لا علاقة له بالإسلام. وهذا الذي عانينا ونعاني منه كإخوان مسلمين حتى الآن. هل تعلمون حضراتكم أننا كنا قد أعدنا 25 امرأة للترشح في انتخابات سنة 2005، انتهينا أخيرًا إلى واحدة فقط، رغم أنها كانت رغبة منا كمسؤولين وكقيادة، فمنهن من جاءت وقالت: عذرًا لأن ابني في الثانوية العامة، والتي جاءت وقالت: زوجي لم يوافق، ومن قالت: إن أخي نهمني، ومن قالت: إن أبي لم يوافق. حسنًا.. ما علاقة هذه الأشياء بالفكرة الإسلامية؟ هذه موروثات شرقية اجتماعية تتعامل مع المرأة، ولم نستطع لا نحن كإخوان ولا حتى إخواننا اليساريين أو الشيوعيين أن يتخلصوا منها. لكننا نجتهد.. أنا لا أدعو إلى الاستسلام لها، بل نقاومها ونطورها.

اما بالنسبه لقضية (المواطنة) أتصور أنها أصبحت محسومة لدينا وواضحة كل الوضوح لكن استدعاء بعض الآراء التاريخيه القديمه والتي تتعلق بالبشر في فهمهم وتطبيقهم. هي التي تجعل هذا الملف (تحت الطلب) كما يقولون قضية المواطنة انتهت عندنا بأن (أساس الحقوق والواجبات في المجتمع هو المواطنة وليس للانتماء العرقي أو الديني)... كل من يحمل جنسيه هذا الوطن فهو مواطن له كل الحقوق وعليه كل الواجبات

التحفظ الذي قيل في المبادرة على مسألة أن المرأة و الرئاسة أو القضاء والإمامة العظمى وما ورد فيها من كلام واجتهاد كل هذا مجال للاختلاف البشرى الذى يثرى ويضيف ، و ما دمت قد احتكمت للخيار الشعبى، فدع الشعب يختار من يشاء. وبمناسبة هذه المسألة .. نحن أحيانًا نخلط بين الآليات وبين الفكر. من حق الإخوان أو اليساريين أو غيرهم أن يتبنوا ما يشاءون من فكر، على ان نتفق بصدق وشرف أن حسم اى خلاف في النهاية يكون بإرادة شعبية ، فلتتبنى ما تشاء من آراء و أفكار، ولكن حينما.. نريد حسم مسألة ما ولو على المستوى الفكرى، فليكن المرجع هو الشعب، و هذه تستدعي عند الإسلاميين (حساسية)

فيقولون: هل سنعرض حكم الله للشعب؟! والصحيح الذي يجب ان يقال :ان حكم الله سيطبق من خلال الشعب.... أم أتريد قهر الشعب تحت اسم ( حكم الله)؟! ثم عليك ان تراجع وسائلك فى اقناع الشعب بمرجعيه الاسلام كمنظومه حياه شامله .و من المهم ان نعلم ان قدسية النص عند من يؤمن به ابتداء ويقده، لكن من لا يؤمن به ، ماذا ستفعل؟؟.. هل تشطبه من تاريخ الوطن أم ماذا تفعل فيه؟! بعض الإسلاميين يتصورون أن من تقديس النص عدم عرضه على الناس كي ترضى به! لأن البديل عن هذا أنك سوف تنشئ شعباً من المنافقين؛ لأنه يخشى أن يقول لا حتى لا يذهب لأبي زعل الإسلامى حينئذ.... وليس أبى زعل الاشتراكي. والإسلام لا يرضى بهذا، لا يرضى بأن ينتمى إليه مجموعة من المنافقين، وسأقول لا، أو سأقول نعم وأنا مقتنع الإسلام يقول (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر). يجب أن نكون أول المرشحين بالإرادة الشعبية؛ لأن هذا يتفق مع أصول الإسلام الذي أوّمن به وأعتز به وأنتمي إليه

#### • محمد السيد سعيد:

ملاحظة الأستاذ حسين عبد الرازق عن أسلوب الإخوان المسلمين كانت حول عدم تناسب اللغة.. فنحن نتكلم عن البرلمان وإذا بالموضوع ينتقل إلى الحياء وإلى العفة. نحن لا نتكلم عن سوق مثلاً، نحن نتحدث عن برلمان.. طبعاً تفسيرها واضح أنه كلما قال القطاع المتقدم من الحركة الإسلامية فكرة، يدخل ويقتم الموقف جماعة محافظة، فتضطر تضيف جملة هنا أو هناك من أجل تصل إلى حالة وفاق..أظن أن هذا هو الذي يحدث والله أعلم

#### • تهاني الجبالي

الحقيقة إننى طلبت المداخلة فى هذه الجلسة المحددة للحديث عن التيار الليبرالى والتيار الإسلامى فى المجتمع المصرى.. وأتصور منهجياً أن تقسيم التيارات كان المقصود منه أن يحدد فى هذا الإطار العلمى نقطتان للتفاعل..

**النقطة الأولى..** هى ممارسة النقد الذاتى لكل تيار من خلال نقد منهجية الفكر تاريخياً "أولاً" ثم "ثانياً" ممارساته على مستوى الواقع السياسى والتجارب التى ارتبطت بهذا الفكر وهذه الممارسة لاستخلاص السلبى والايجابى من أجل المستقبل فيما يتصل بمسار الديمقراطية فى المجتمع المصرى.

وفى هذه النقطة ومع احترامى لما قاله الدكتور عصام العريان فهذا هو رأى الدكتور عصام، لكن هناك منهج نقدى آخر لتيار الإخوان المسلمين منذ نشأة الجماعة على يد الإمام حسن البنا حتى الآن يمنحنا مقدمات مختلفة ونتائج مختلفة.. أيضا التيار الليبرالى فى نفس الوضع..

أقول هذا لأنه إذا كان كل تيار يبحث عن خطواته فى مستقبل الديمقراطية فى مصر فيجب أن يكون من خلال ممارسة نقد ذاتى علمى ومسئول يرتبط بما حدث، وما مورس على ارض الواقع، وأيضا بحقيقة صدام هذا التيار باللحظة التاريخية الأهم فى تاريخ مصر الحديث وهى ثورة 23 يوليو - أقول هذا لإننى شعرت فى الجلسة الصباحية بانتصار شديد لفكرة النقد الذاتى لدى التيار الناصرى والتيار الماركسى أو اليسارى عموما، هناك انتصار للحقيقة العلمية حين يرتبط بممارسة النقد على مستوى الفكر والممارسة.

**النقطة الثانية..** إذا كنا ننطلق من هذا اللقاء لبحث مضامين مشتركة لمحاولة التواصل مع الفعل السياسى الآن فى المجتمع المصرى، وإمكانية التشارك فى وضع خطوات متفق عليها لتفعيل حركة جماعية تقوى الحراك السياسى وتقوى المأمول فى هذه المرحلة فهذه نقطة ثانية هامة يمكن أن يضع كل تيار وجهة نظره ويجب أن تحاكم برامجهم السياسة، ومحاكمة البرنامج السياسى من وجهة نظرى فى كل تيار وليس الآراء الفردية ضرورة لأننى قد استمع لكلام عظيم جداً يقوله الدكتور أبو الفتوح من التيار الإخوانى، لكن قد يختلف الأمر ويصبح لدى رؤية نقدية حين يتصل الأمر بموقف آخر تتبناه الجماعة فى ضوء مرجعيتها الفكرية وارتباط أى برنامج سياسى لها بهذه المرجعية إلا إذا تراجعت عنها بشكل واضح وجماعى، الأمر ليس فقط فى آراء عقول مستنيرة يأتى فى مقدمتها الدكتور عصام العريان والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح.

إن الذى يهمنى فى هذا الأمر ليس "رأى النخبة فى إطار التيار" بقدر ما يهمنى "حركة التيار ذاته" على مستوى الواقع ووسط الناس الذين هم شركاء فى المستقبل فى الفعل الديمقراطى.. هناك فجوة فى هذا السياق بين ما يحدث على ارض الواقع من التيارات السياسية، وبين ما يتردد هنا من كلام.. فالواقع يبدو بعيداً كل البعد عما يقال فى مثل هذه الندوات.

وهنا لا اقصد البحث أو التشكيك فى النوايا، وإنما ما أردت قوله هو أن المرجعية الفكرية بحاجة لأمانه فكرية فى المراجعة لأنها مصدر البرنامج السياسى لكل تيار، وهناك قضايا جوهرية تحتاج لموقف صريح تجاهها من قبل الاخوان مثل "حق المواطنة"، والموقف من "المرجعية الفكرية الإسلامية"، هل هي كما يقول الدستور القائم الآن فى مصر بأنها مرجعية دينية إسلامية كما فى نص المادة (2) التى تقول أن

(مبادئ الشريعة الإسلامية- وليست أحكام الشريعة الإسلامية- هي المصدر الرئيسي للتشريع)... هنا أحكام الشريعة قد نختلف حولها لأنها مستمدة من الفكر الديني ومناهج التفسير- هنا من المهم أن يحدد الإخوان موقفهم من هذه المرجعية والذين سيتبنونه في إطار برنامج سياسي: هل هي مرجعية مبادئ أم مرجعية أحكام الشريعة الإسلامية؟ لأنهم لو اعتبروا المرجعية الإسلامية هي مرجعية أحكام الشريعة فربما اختلف أنا معهم في هذا التفسير وأقدم رؤية مختلفة، لكنهم سيخاطبون جماهيرهم بفكرهم ورأيهم وبرنامجهم وهم يعتبرون انفسهم وحدهم المعبرون عن المرجعية الإسلامية.. وهذا أيضا خطأ منهجى إسلامى!!

هنا يجب أن نتذكر أسس الدولة التى نتحدث عنها.. وصلتها بدستور ومرجعية قائمة تنعكس فى سيادة قانون وكثير من المفاهيم مفترض أن تكون مستقرة بالنسبة لأى حديث ديمقراطى منها المساواة والمواطنة وغيرها- فكون هذه المفاهيم مازالت محل نقاش فى مصر- فإننا نصبح لا نملك الحد الأدنى من الحديث عن حالة الديمقراطية فى المجتمع المصرى، وهذا للأمانة يشمل كثير من التيارات التى مازالت تشكك فى الهوية العربية مثلاً، وفى بعض الأحيان التيار الليبرالى يسقط مرجعية قائمة حتى الآن بالشرعية الدستورية والقانونية حين لا يحترم المضامين الاجتماعية مثلاً لحقوق الملكية خاصة الملكية العامة أو دور رأس المال فى المجتمع والوظيفة الاجتماعية له فى إطارها الدستورى والقانونى وما أكدته المحكمة الدستورية فى أحكامها.. أقول هذا لأن معنى أن تسقط كل الأطر التى يمكن أن تنطلق منها عملية إصلاح أو مستقبل ديمقراطى، معناه أننا نبدأ من فراغ وهذا هو اخطر ما فى الأمر.. إن الارتباط بفكر تيار يعبر عن نفسه يجب أن يتساند لحد ادنى من المرجعية التى لا تجعلنا نبدأ إلا من حيث انتهينا- فليس كل ما لدينا غير ايجابى، ولأن عمق تجربة الشعب المصرى ليست هينة، وهو اختبار كل التيارات تقريباً فى مراحل الممارسة السياسية السابقة وليس من السهل إسقاط تجربته، وأنا فى هذا الشأن أفكر فى "الضمانات".. يعنى احياناً البعض يتساءل ما الضمان فى مواجهة التيار الإسلامى؟؟ أقول لا ضمان فى مواجهة التيار الإسلامى إلا فى وجود دولة قوية خاضعة للدستور والقانون، وبها حالة ديمقراطية قوية توقف أى إنسان منا عند حده، ويعلم أن هناك سقف لوضع برنامج السياسى فى إطار دولة لها مشروعية واضحة، وإلا فنحن نبدأ من الفراغ.. وهذا هو الفوضى بعينها، وربما تكون هى الفوضى التى تستهدفها أمريكا وآخرين..

• خالد فياض:

شكرا سيادة الرئيس . أنا سأتناول في حديثي ثلاث نقاط: الأولى: خاصة بالتيار الليبرالي، وعندى هنا اعتراض علي منظمى الندوة في انهم لم يوجهوا الدعوة لقوي ليبرالية أخرى واكتفوا بدعوة كل من حزب الوفد وحزب الغد فقط ، رغم أنهما يمثلان الليبرالية التقليدية ، ولم يوجهوا الدعوى لرموز تمثل الليبرالية الجديدة من امثال د. حازم الببلاوي ، ود. سعد الدين إبراهيم ود. عبد المنعم سعيد . وهذا يدفعني وأمام عدم وجود من يمثلوا هذا التيار لتذكير الحاضرين ببعض مواقفه، وكيف انه أيضا مارس مهمة النقد الذاتي لتاريخه ومواقفه ، واذكر هنا تحديدا موقفهم من ثورة يوليو وكيف أنهم اعتبروها جزءا ايجابيا من التاريخ المصري ينبغي البناء عليه ، ليس هذا فقط، بل أنهم راجعوا مواقفهم من دور الدولة ، ولم يعد الليبراليين يتحدثون عن الدور الحارس أو الحكم بل هناك منهم من يؤمن بدور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ويعتبر هذا تطور ايجابي يحسب للتيار الليبرالي .

النقطة الثانية: التي أريد أن أتحدث بها وهي عن مدي التوافق والاختلاف بين التيارات المختلفة، يخيل إلي أن ممثلي التيارات الاخرى يطلبون من الإخوان أن يطوروا من أنفسهم بالشكل الذي ينفي عنهم صفة التميز فليس المطلوب من الإخوان أن يصبحوا صورة أخرى من حزب الوفد أو حزب التجمع في مواقفهم السياسية والفكرية عموما ، ولكن المطلوب من الإخوان فقط هو التوافق علي الحد الادني من المواقف ليس إلا .

النقطة الثالثة وهي موجهة أيضا للإخوان ، وهو انه علي الإخوان المسلمين أن يعلموا أن شعبيتهم التي يفتخرون بها في الشارع - ولهم الحق في الافتخار بها - غير ناتجة عن قوتهم التنظيمية أو خطابهم الديني فقط ، ولكن شعبيتهم أيضا مستمدة من استبداد النظام الحاكم الذي ضيق علي الجميع مما جعل من المسجد والكنيسة هما المكانين الوحيديين اللذان يستطيع الناس الدخول إليهما والتباحث في أي أمر يهم كلا الطائفتين ومن هنا كانت شعبية الإخوان ، وشعبية الاتجاهات الكنسية أيضا . واعتقد أن النظام لو سمح لأصحاب الاتجاهات الأخرى بالتواجد في الشارع كما يحلوا لهم لأصبح لدينا أكثر من حزب وتيار يتمتع بشعبية قوية داخل الشارع . شكرا .

## • جمال سلطان:

قبل أن أتحدث عن حزب الإصلاح ، أود فقط أن أشير إلى أن بعض الحوارات التي تتم الآن تعطيني انطباع أحيانا بأنها تحدث في فراغ. "بمعني" نحن لا نعالج الأجندة الوطنية المصرية للإصلاح. كل مجتمع له تحدياته وله مشكلاته التي تواجهه، وأيضا له أولوياته في مسألة الإصلاح. أنا عندي أجندة طويلة عريضة لقضايا ومشكلات تحتاج إلى حل. فعندما أتى الآن وأقول أن قضيتي تتمثل في أن البرنامج

السياسي لتيار ما لا يسمح بأن المرأة تتولى الإمامة العظمى، وأنها تقف عند الإمامة الصغرى... إلخ ، فهذا كلام ليس وقته الآن .. يجب أن تكون هناك مراحل أو أولويات.

ومثل هذا الكلام تكرر كثيرا ... ليس فقط هنا، فنحن خضنا معركة مريرة جداً في قضية تولية المرأة للقضاء، وطبعاً أنا سعيد جداً وأنا أسمع المستشار تهاني الجبالي الآن وبهذا العقل الراجح، وأنا فعلاً سعيد جداً بخطابها. وهذا الخطاب لا أسمعه بالمناسبة من كثير من كبار المستشارين.

لكن في النهاية.. لم تكن قضيتي الآن أن هناك امرأة تتولى القضاء، أنا قضيتي الآن إصلاح حال القضاء نفسه.. القضاة الآن يضربون في الشوارع، وضربوا في الانتخابات واعتدي عليهم،.. وبالتالي يجب أن يكون في قمة أولوياتنا أن يتحقق قضاء حقيقي في بلادنا، وأن يكون هناك استقرار واستقلال قضائي حقيقي... وعندما يتحقق ذلك يمكن أن نتحدث في القضايا الفرعية ذات الأهمية الأقل مثل حق المرأة في إعتلاء منصة القضاء.

أيضاً في الانتخابات يجب أن تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة.. عندما نحسم مثل هذه المسائل نتكلم على القضايا الأخرى مثل المرأة وغيرها... ففي أجندة الإصلاح الوطنية يجب أن يكون لدي أولويات واضحة بدلا من أن يتصيد كل تيار أخطاء للتيار الأخر.

الدكتور عصام العريان كان أميناً في عرض خريطة التيارات الإسلامية، لكن بالنسبة للتيار السلفي.. هو تيار مظلوم جداً، التيار السلفي ليس في أدبياته -باستثناء تجربة قصيرة في الفترة الماضية- مقاطعة للديمقراطية أو مخاصمة لها. التيار السلفي مشكلته الأساسية مشكلة ممارسة.. مشكلة مناخ مناسب للممارسة الديمقراطية. التيار السلفي في الكويت مارس الديمقراطية في وقت مبكر جداً ، وحقق نجاحات ديمقراطية سياسية أعلى بكثير وأسبق بكثير من الإخوان المسلمين في الكويت، والتيار السلفي حتى في السعودية -التي هي أكثر الدول وأكثر النظم محافظة- أول ما فتح الباب لمسألة الانتخابات البلدية، خاض التيار السلفي فيها الانتخابات إلى جوار الإخوان المسلمين.. وإلى جوار التيار الليبرالي.. وحقق نتائج، كذلك في الجزائر حقق نتائج جيدة.

لكن بالنسبة للتيار السلفي في مصر لا تأتي لتيار له 15 ألف كادر معتقل على الأقل الآن ونقول: لماذا تخاصم الديمقراطية؟! أنا لدي على الأقل 15 ألف كادر معتقل الآن، بعضهم له 15 سنة وقارب من المؤبد بدون محاكمة! بدون قضية ، بعضهم حصل على أكثر من 20 حكماً قضائياً بالإفراج الوجوبي ولم ينفذ

• محمد السيد سعيد (مقاطعاً):

استفسار: أليس هؤلاء هم من تيار الجهاد، أم أنك تعتبر تيار الجهاد والجماعة الإسلامية جزءًا من التيار السلفي؟

### • جمال سلطان:

نعم هم جزء من التيار السلفي، لأن البنية الأساسية الفكرية لهم بنية سلفية. فيكون الواحد منهم حصل على 20 حكمًا قضائيًا بالإفراج عنه، ولا ينفذ الحكم ويظل في السجن 14 و15 سنة! هذا شيء لا يتصور.. بالنسبة لتجربة حزب الإصلاح كانت المعاناة الأساسية -بالنسبة لنا- معاناة أمنية، لأنه في كل مكان تذهب إليه، وكل جهة نذهب إليها، لم نر من الدولة إلا الوجه الأمني، وكانوا يكلموننا بوضوح شديد، أنهم يرصدون كل حركة وكل سكة وكل سلوك، وكل أناس قابلناهم . ف شعرنا أن هناك حالة من الرعب والفرع. ثم هناك مسألة الجدوى في النهاية. "يعني" السؤال الذي كنا نواجهه عندما سافرنا ونزلنا إلى المحافظات وكلمنا الناس: هل في النهاية سيعطوننا تصريح بإنشاء الحزب؟ دع موضوع تصريح الحزب، هل تستطيع أنت أن تحقق لي حماية من الاستباحة الأمنية؟ طبعًا في هذه الظروف لا نستطيع أن نعطي ضمانات ولا أن نتحرك.

ما أشار إليها عصام العريان فيما يتعلق بخطاب الظواهري، خطاب أيمن الظواهري خطاب وليد هذا المستوى. الظواهري هناك في أفغانستان. ما الذي رآه من تجارب ديمقراطية؟ هو رأى تجربة حامد كرزاي في أفغانستان والدور الأمريكي في تنصيبه رئيسًا لأفغانستان، رأى تجربة أحمد الجلي وغيره في العراق ، رأى تجارب في البلاد العربية الديمقراطية وهي كلها تجارب قمعية.. ولذلك أنا أعتقد أن خطاب الظواهري لا يختلف كثيرًا يا عن خطاب الشيخ حسن البنا -رحمة الله عليه- في مرحلة معينة من مراحل.. قبل أن يتحول. نقطة أخيرة.. مسألة أن التيار الإسلامي يفرض تصوره أو رؤيته للإسلام على الشعب، هذا الكلام كله كلام خيال. لا يوجد تيار أيًا كان لا إسلامي ولا غير إسلامي يستطيع أن يفرض تصوره. لكن أنت تتعامل مع مجتمع وتتعامل مع شعب له ثقافة معينة وله بنية ثقافية أو بنية سياسية معينة، وأنا أخاطبه.. مثلما أنت تخاطبه، بالعكس أنت لديك صحف ولديك مجلات ولديك ترسانة إعلامية ليست موجودة عندي، ومع ذلك أنا أستطيع أن أصل إلى هؤلاء الناس.

وبالتالي يجب البحث عن يريد فعلا فرض وصاية على الشعب؟.. هل هو من يريد أن يفرض رؤية محددة سواءً تحت أي شعار أو أي ستار على الشعب مستخدمًا ترسانة هائلة من الإعلام الموجه؟، أم من قبله الشعب رغبةً منه وإرادةً منه مثلما حدث وترجم هذا في الانتخابات الأخيرة.

## • صبري خلف الله:

أود أن أسجل ملاحظة على موقف بعض المنتمين لتيارات سياسية من حديث الإخوان المسلمين عن بعض القضايا.

فقد لاحظت إنه عند استحسان البعض لما يقوله بعض إخواننا في الجماعة .. يفسرون ذلك بأن هذا ليس موقف الجماعة وإن هذا الكلام هو فقط في وسط معين في الإخوان أما بقية الإخوان فأرهابيون ومتطرفون. فعند حديث الدكتور عصام العريان والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح بشكل مقنع عن قضية ما يقال إن الإخوان ليسو كلهم كذلك، وأنا هنا أقول إن الإخوان لديهم آلاف على شاكلة عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان

هذا الجو الذي تخلقه مثل هذه الدعاية السياسية السيئة -مع الجو السياسي الذي نعيشه في مصر- يؤدي إلى إحباط جهود الجميع في الإصلاح.

حسناً، من منا لا يتغير؟! هل تتكرون على الإخوان إمكانية التغير.. بالعكس هذه ميزة، عندما يقال إن البرنامج الاقتصادي للإخوان هو نفسه البرنامج الليبرالي أو برنامج الدولة التي تسير عليه ، هذا ميزة في حقنا، معناه أن الإخوان ممكن أن يتبنوا نفس موقف الحزب الحاكم في قضايا معينة إذا اتفق مع تصوراتهم، وهذا معناه أن الإخوان ليس لديهم تحفظ مبدئي من تيار سياسي معين، وأنهم لا يأخذون موقفا عدائيا من أي تيار من التيارات وأنهم على استعداد للتحاور مع أي تيار..... ومن ثم لا أدري لماذا تعتبرون هذا عيباً؟! ولماذا ترون ميزات كثيرة على أنها عيوب عند الإخوان؟

فهذه مرونة في الفهم الإسلامي ومرونة في الحركة الإسلامية، نحن ليس لدينا ثوابت إلا ثوابت العقيدة الأساسية التي تمثل خمسة بالمائة مثلاً من المفهوم الإسلامي، وأمامها خمسة وتسعون بالمائة متغيرات.. أئمة الفكر الإسلامي غيروا كثيراً.. نقول مثلاً إن الإمام الشافعي كان له مذهبه القديم في العراق ثم أصبح له مذهبه في مصر. النبي صلى الله عليه وسلم نفسه في جلسة واحدة قال رأيين في نفس مسألة فقهية واحدة. عندما قال له شخص: يا رسول الله إني صائم هل يمكن أن أقبل زوجتي أم لا؟ قال له: قَبْل، وفي نفس الجلسة بعد قليل قال له شخص آخر: يا رسول الله إني صائم هل يمكن أن أقبل زوجتي أم لا؟ قال له: لا تقبل.



فاستغرب الصحابة الأمر وسألوه عن السبب، فكان رد الرسول أن الشخص الأول كبير في السن وعجوز لا خوف عليه من هذه المسألة، أما هذا الرجل الشاب فلا تؤمن العواقب إذا ما فعل لأنه لا يستطيع أن يتحكم بنفسه.

هذا المثل أسوقه للدلالة على مرونة الإسلام. فعندما يتغير الأفراد أو يتغير المكان أوتتغير الظروف المحيطة يمكن أن يتغير التشريع، وهذه مرونة في التشريع، ومرونة من المشرع. والإخوان المسلمون بالمناسبة هم من أكثر الناس مرونة وقبولاً للتغيير الداخلي والخارجي، ومن أكثر الناس رجوعاً عن آرائهم، وأعتقد أن هذا الكلام يحسب لهم وليس عليهم.

وفيما يتعلق بمسألة النقد الذاتي أنا أقول أن هذه أحد الميزات التي تجعل الإخوان ذوي ديناميكية عالية جداً في التغيير السياسي والتلاؤم مع كل الأوضاع.. داخل السجون أو خارجها، يوجد ضغط أمني أو لا يوجد، داخل مصر أو خارجها، فكل وضع له ظروفه وله ملابساته.. فنحن ننقد أنفسنا ذاتياً.. وليس صحيحاً أننا نقف عند حدود معينه..حتى كلام الإمام حسن البنا نفسه ليس قرأنا بالمسبة لنا! ولعل الدليل على ذلك الموقف الراهن للإخوان من المسألة الحزبية والذي تتناقض تماما مع موقف الإماما حسن البنا.

فلا يوجد كلام غير قابل للتغيير سوى كلام الله... حتى كلام الله في الأمور الاعتقادية هناك من يؤمن به وهناك من يكفر به ولكل حقه فيما يعتقد... فنحن لدينا حرية الاعتقاد بما فيها حق الكفر (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)، والكافر الذي يعيش في دولة غير إسلامية.. هو كافر اعتقاداً.. "يعني" كلمة "كافر" هذه ليس شتيمة.. ليست سبة بالنسبة للمبدأ العام. نحن نعتقد في الدين الإسلامي، الذي لا يؤمن به فهو كافر بالنسبة لنا، وأنا أيضاً كافر بما عنده. وهناك أطر عامة للمواطنة والعيشة داخل الدولة الإسلامية تحافظ على حياته، وأقول للإخوة الأقباط والمسيحيين أن من أيام النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليوم لا توجد حكومة، ولا توجد دولة عاملتهم مثلما عاملهم الإسلام، وهذا الكلام فيه طبعاً تفصيل واسع جداً. لكن أنا أريد أن أقول أن هذا مبدأ في حد ذاته. إذن لماذا فور أن يقال كلمة "إسلامي" ينظر لها وكأنها شتيمة.. كأنها سبة؟!!

مسألة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تخيف البعض.. ما الذي تم تطبيقه منها؟ وما هو المطلوب؟ فما يطبق هو المتفق عليه من أحكام الشريعة الإسلامية.

ولو نحن -الإخوان- حكمنا يوماً ما، فسنعرض على البرلمان جميع مشروعات القوانين والأحكام، وممثلي الشعب هم من سيختارون، ولواختاروا الشريعة الإسلامية.. وقتها لن يكون اختيارنا نحن بل سيكون اختيار الشعب عبر ممثليه.

## • طه عبد العليم طه

أود بداية أن أتوجه بالتحية للدكتور عصام العريان والدكتور عبد المنعم ابو الفتوح، مؤكدا أنني قد استفدت من مداخلة كل منهما وما أوضحاه من رؤى . لكن هذه الرؤى أيضا تذكرني بما قاله أحد قيادات الحزب الشيوعي لأعضاء حزبه في موسكو معبرا عن الفجوة بين النظرية والتطبيق : " يا رفاق .. إن النضال من أجل الشيوعية أفضل من الحياة في ظلها " !  
ما أريد قوله يتلخص في :

أولا: أن بعض ما تم طرحه يثير لدى العديد من الهواجس والتساؤلات والإشكاليات التي تحتاج الى مناقشة جادة . ومن ذلك أن كثرة استشهاد الإخوان ب " الإمام الشهيد " تبدو متماثلة مع كثرة استشهاد الماركسيين بكارل ماركس وأنجلز ولينين . أقصد أنه كفانا الاستشهاد بنصوص المؤسسين ، لأنها لا تعدو اجتهادات وليدة زمنها وظروفها ، وعلينا أن نفكر في الحاضر والمستقبل لنحدد نحن ماذا نريد بالضبط ؟ .  
وثانيا: أنني لم أسمع نقدا ذاتيا كافيا ومقنعا على الأقل فيما يتعلق بتاريخ العنف الذي مارسته حركة الإخوان المسلمين . أقصد نقدا ذاتيا صريحا ومستقيما ، أراه لازما وحاسم الأهمية من منظور المستقبل .  
وأضيف الى ما سبق عددا من الإشكاليات الحقيقية التي يتوجب على ما يوصف بالاسلام السياسي أن يجتهد بشأنها .

ولعل أول إشكالية تتعلق بالدين والعلم . ومن ذلك ما نقرأه في مؤلفات الجبرتي من حوار دار بين بونابرت وبين علماء الدين الاسلامي في مصر في زمن الحملة الفرنسية . وألخص ، أنه بعد تنويهه بأن الحضارة العربية الإسلامية لعبت دورا هاما جدا في تاريخ الحضارة الانسانية والغربية ، أبدى أسفه بما راه تدهورا وانحطاطا لانجاز ودور الحضارة العربية الإسلامية . فرد عليه علماء الدين الاسلامي قائلين : أنه لم يحدث أي تدهور وانحطاط ! وحين تساءل كيف ؟ كان الرد جاهزا : إن كل العلوم والمعارف الإنسانية محفوظة في القرآن ! فقال لهم : حسنا . لقد انتصرنا بمدافع مصنوعة من سبيكة معدنية تستند الى معارف حديثة .  
وتساءل : هل القرآن يبين كيف تصنع مثل هذه السبيكة ؟ وجاء الرد بالاجماع : نعم !

وبعد مائتي عام من ذلك الحوار ، ذكر الدكتور اسماعيل سراج الدين أنه في مؤتمر للبيولوجي ( علم الأحياء ) ، عرض العلماء المشاركون للجديد في هذا العلم، فإذا بأحد أساتذة هذا العلم من المصريين يقف فجأة

ليقول إن كل النظريات والاكتشافات الحديثة التي عرضت بالمؤتمر موجودة في كتاب لدينا . فذهل العلماء الأجانب ، وتسائلوا بدهشة : أى كتاب ؟! فكان الرد : إنه القرآن ، مرددين ما زعمه علماء الأزهر لنا بليون ! ويقراً الجميع ما ينشره الدكتور زغلول النجار الذى يحاول البرهنة على أن جميع الكشوف العلمية الحديثة فى العالم موجودة بالقرآن . لكنه للأسف لم يأت مرة واحدة بكشف لم يتوصل اليه العلم بعد من قراءته العلمية للقرآن لنستفيد منه كمسلمين ونصحح أوضاع التأخر العلمى التى نعانى عواقبها .

الذي أريد قوله هنا أن الدين والعلم إشكالية من الإشكاليات التي علينا أن نحلها ، لأننا نواجه تحديات هائلة فى عصر المعرفة .

والإشكالية الثانية تتعلق بالدين والعالم . نقول : إن الإسلام دين عالمى ، وأن علينا أن ندعو الى الاسلام ، ولا حرج على من لم تصلهم هذه الدعوة ، وأما أولئك الذين بلغتهم ولم يسلموا ، فإنه " حق علينا جهادهم " ! ومثل هذا الفكر يثير إشكالية الحقيقة . لأنك لو نظرت للعالم من كهوف " تورا بورا " ستجد أنه حق على المسلمين الجهاد ضد بقية البشرية !!

#### • محمد السيد سعيد (مقاطعا) :

نحن نتحدث عن الإخوان المسلمين...

#### • طه عبد العليم :

أنا أتحدث عن مرجعية الإخوان .. الإخوان يقدمون " فكرة إسلامية " .. وأنا أتحدث عن إشكاليات مرتبطة بذات " الفكرة الإسلامية " . إنها نظرة الى العالم لا ترى فيه سوى من حق الجهاد ضدهم : كونفوشيوس كفار ، وبوذيون كفار ، وهندوس كفار ، وصليبيون كفار ، ووثنيون كفار ! بل ، وأغلب المسلمين يصنفون باعتبارهم لا يحكمون بشرع الله !!!

أليس على المسلمين أن يقبلوا واقع التعددية في هذا العالم ؟ وهل من يرفض التعددية فى العالم يقبل بالتعددية في مجتمعه ؟

وهنا تبرز الإشكالية الثالثة التي تتصل بالنظرة الى المجتمع نفسه . وأشير ، على سبيل المثال ، الى حديث البعض عن " اشتراكية الإسلام " لتحقيق العدالة الاجتماعية ، مثل الدكتور مصطفى السباعي - وأعتقد أنه كان من قادة الإخوان المسلمين فى سوريا . وحديث آخرين - محبذين نظما مثل الرأسمالية والاقطاع - مثل أبو الأعلى المودودي : بأن العدل يستقيم ، إن تراكمت الثروة بلا حدود لدى القلة .

وعندما نقرأ عن معجزات التنمية الآسيوية ، يشار دائماً الى دور " القيم الثقافية الآسيوية " مثل : قيم الانضباط والعمل الجماعي وغيرها .. ألا يدعونا هذا الى اعلاء القيم الايجابية للثقافة الإسلامية فى مجال الاقتصاد ، وهى القيم التى أرى أنه لو تحلى بها المسلمون لتمكنوا من تحقيق قفزة تنموية لا تقل عن المعجزة الآسيوية بل ربما تفضلها بالجمع بين اعتبارات التفوق الاقتصادى والعدل الاجتماعى . أقصد دعوة الاسلام الى : العلم ، والعمل ، والإتقان ، ومحاربة الغش ، والإعمار ، والعدل ..

إن هذا هو ما أتصور أن يطرحه حزب سياسى ينطلق من مرجعية إسلامية ؛ إعلاء المبادئ والقيم والمقاصد ، التى تحقق مصلحة المسلمين . وربما لن تكون آنذاك ثمة حاجة الى اضافة مسمى " إسلامى " الى الحزب .

إننى لا أخفى رفضى للأحزاب الدينية فى أى مكان . ومن حق الإخوان المسلمين تأسيس حزب مدنى يسترشد بالقيم التى تعلبها مبادئ مقاصد الشريعة الإسلامية .

وفى هذا السياق ، وبشأن حق المرأة والأقباط فى تولى مواقع القيادة فى المجتمع حتى رئاسة الدولة أتفق مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أن الموروث الثقافى وليس الدين الاسلامى هو العائق . وأعتقد أن هذا الموروث الثقافى لا يسمح باعمال هذا الحق باعتباره من حقوق المواطنة فى مجتمعنا الآن ، وربما لعقود طويلة قادمة . وقد أشير الى أنه فى الحالة الأمريكية لم ينتخب رئيساً : امرأة ، أو يهودى ، أو أمريكى أسود ، بل ولم ينتخب طوال التاريخ الأمريكى سوى رئيس كاثولىكى واحد . لكن مثل هذا الحق لا بد أن يكون موجوداً فى الدستور .

وأتصور أن جوهر أى نظام ديمقراطى أن يمارس الشعب حقه فى أن يختار ، وأن يعيد اختيار الحاكم والنظام . ولعل من الجديد الهام فى مداخلات اليوم ، ما أكده كل من عبد الغفار شكر وأمين إسكندر من تأكيد التيارين اليسارى والناصرى على هذا الحق . وبذلك فان الأمة قد تنتخب ممثلى حزب اشتراكى ليطبق برنامجه الاشتراكى ، لكنها تستطيع فى الانتخابات التالية ابعاده عن الحكم إذا أخفق أو قاد برنامجه الى عكس ما يحقق مصالح الناخبين . وهذا ينبغى أن ينطبق على الحزب السياسى المدنى الذى أؤيد اقامته بواسطة أعضاء جماعة الأخوان .

نحن نريد دولة ديمقراطية، تركز الى دستور ديموقراطى يتمتع بحماية مؤسسية. ولا نريد دولة دينية تحت شعارات " إسلامية " . وفى مثل هذه الدولة الديمقراطية يتعزز حق " الإسلاميين أو غير الإسلاميين " فى الوصول إلى الحكم ، حيث الشعب وحده - وعبر انتخابات حرة نزيهة - هو صاحب القرار فى استمرارهم أو عدم استمرارهم فى الحكم .

النقطة الأخيرة تتعلق بمسألة الانتماء الوطني لأي حزب من الأحزاب . وهنا ، أسجل اعتراضى على فكرة التنظيم الدولى للإخوان المسلمين ، التى لا تختلف فى شىء عن الأممية الشيوعية . إننا نريد أحزابا وطنية . وهذا لا ينفى إيجابية الرسالة التى تضمنتها احتجاجات المسلمين فى العالم على الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم ، والتى تعبر عن عاطفة دينية مشروعة وموجودة فى العالم بأسره . لكنه ينبغى تجنب الانزلاق الى صراع الأصوليات : المسيحية الأمريكية واليهودية الإسرائيلية . وأكد هنا أنهما دون شك أشد خطورة مما يسمى الأصولية الإسلامية .

وربما علينا كمسلمين أن نستعيد ما أعلنته الدكتورة حنان عشراوي - المناضلة المسيحية الفلسطينية - من أنها فى لقاء مع بابا روما قالت له : أن الإسلام يفضل على المسيحية واليهودية بأن المسلم لا يكون مسلماً إلا إذا آمن بعبسى وموسى . وبإيجاز ، فإن هذه الفضيلة لا يجدر بنا أن نتخلى عنها لنستدرج إلى فخ صراع بين الأديان والحضارات والثقافات .  
وشكراً .

### • إبراهيم الجعفري:

فى حديث السفير ناجى الغطريفى عن الليبرالية لم يعطى لنا تعريفاً محدداً للليبرالية، ومثلما قال الدكتور محمد السيد سعيد : هل المقصود الليبرالية الأمريكية أم الألمانية أم البريطانية إلى آخره.  
الليبرالية دائماً تميل إلى الاقتصاد. "يعنى" دائماً مفهوم الليبرالية يميل إلى الاقتصاد، والديمقراطية تميل إلى السياسة، والاتان طبعاً منبعهم البراجماتية الأمريكية، وفقاً لمبدأ "دعه يعمل دعه يمر".  
سعادة السفير أيضاً قال أن الدستور ليس ضماناً، لكن الضمانة هي الفكر الليبرالي. أحسب أن سيادة المستشارة تهاني الجبالي تفضلت و أشارت إلى أنه -مع احترامنا للفكرة الليبرالية- لكن مهم جداً ضبطها، مهم جداً أن يكون هناك مفهوماً تتفق عليه الأمة، وإلا تحولنا إلى الفوضوية.  
أعجبني طرح السفير ناجى الغطريفى بأن يطرح الإخوان مبادرة واسعة شاملة، تكون بمثابة "حزن" يستوعب ويتفاعل مع التيارات الأخرى .

سؤال أيضاً لسعادة السفير: ما موقف الليبرالية من الفكرة الإسلامية والفكرة القومية؟ لأن هذا لم يتضح من الورقة

دكتور عصام العريان تحدث عن المدارس الإسلامية والتيار الإسلامي وقسمهم الى الإخوان، والتيار السلفي ومدرسة العنف. والتساؤل: إلى أي فصيل تنتمي جماعة التبليغ وهي أيضاً منتشرة ولها تأثيرها في المجتمع؟

أيضاً هناك جزء من الفكر الإسلامي أو التيار الإسلامي داخل الحزب الحاكم، فهناك مؤسسات رسمية إسلامية ونعترف أنها إسلامية داخل مؤسسات الحزب الحاكم، ولها جمهورها وهي منتشرة بين المصريين.

#### • محمد السيد سعيد (مقاطعاً):

عفوًا اسمح لي.. نحن لا نتكلم عن الفكرة الإسلامية، ولا نتكلم عن حركة الإخوان المسلمين. نحن نتكلم عن رؤية التيارات الإسلامية لقضية الديمقراطية تحديدًا.. فلو هناك تساؤلات خاصة بماهية الحركة الإسلامية وموقفها من قضايا أخرى، يفضل أن نقولها في المبادلات الفكرية فيما بيننا. لكن القضية الآن هي قضية الديمقراطية: كيف نقرب معًا من مفهوم للديمقراطية نتوافق عليه ونؤطره سويًا؟

#### • إبراهيم الجعفري:

أعجبنى حديث بعض الإخوة حول المطالبة بأن يشكل الإخوان المسلمون حزبًا. حسنًا، هذه قضية أثرت كثيرًا جدًا وأشعبت بحثًا وحديثًا وكلامًا بأن الإخوان المسلمين يطالبون بإنشاء حزب مدني ذي مرجعية إسلامية. هذا كان من بين ما طرح في الانتخابات الأخيرة: الإخوان يطالبون بحزب مدني ذي مرجعية إسلامية. ومبادرة عام 2004 تقول أن الإخوان يرون النظام الأساسي للدولة يكون نظامًا جمهوريًا برلمانيًا دستوريًا ديمقراطيًا. "يعني" المصطلحات الأربعة هذه واضحة نصًا في المبادرة، لكن في إطار مبادئ الإسلام، أو في نطاق الشريعة كما قال الدكتور طه عبد العليم.

حسنًا، لو الإخوان المسلمون قالوا أننا نريد نظامًا جمهوريًا برلمانيًا دستوريًا ديمقراطيًا فقط، أعتقد أن حزب التجمع يطالب بذلك، وأي حزب ليبرالي يطالب بنظام جمهوري برلماني دستوري ديمقراطي، لكن الخط الأحمر بالنسبة للإخوان المسلمين أن هذا لا بد وأن يكون في ظل أحكام الشريعة وفي ظل مبادئ الإسلام.

#### • أحمد التهامي:

باختصار أنا أريد أن أتحدث بسرعة عن نقطة أراها مهمة وهي تلك المتعلقة بالصورة الذهنية الموجودة لدى كل تيار سياسي عن الآخر. فكل تيار سياسي في مصر - سواءً على مستوى قيادته أو مستوى أعضائه العاديين - لديه انطباع ذهني وصورة ذهنية عن التيار الآخر، وغالبًا ما تكون هذه الصورة سلبية، فعلى سبيل المثال هناك انطباع لدى بعض التيارات عن أن الحركة الشيوعية تضم الملحدين وتقوم على رفض الأديان

وعدم الاعتراف بها، وفي المقابل هناك إنطباع أو صورة ذهنية عن الإخوان المسلمين أنهم يفقون وراء أحداث العنف والإرهاب... الخ

نحن نحتاج عندما نتحدث عن إجراءات للثقة بين التيارات المختلفة أن نساهم بدور ما في تغيير هذا الأمر وإزالة الصورة الذهنية السلبية المتبادلة بين التيارات المختلفة، ويمكن أن يتم ذلك بطرق شتى، منها ما يمكن أن تقوم به الصحف الحزبية الممثلة للتيارات المختلفة من خلال توضيح الصورة الحقيقية لكل تيار واستضافة كتاب من تيارات أخرى.

### • فريدة النقاش

أريد أن أسأل الدكتور عصام والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: ماذا لو تضاربت أو تناقضت أحكام الشريعة الإسلامية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات التي وقعت عليها البلاد وأصبحت جزءاً رئيسياً من القانون الوطني؟ وخصوصاً أن هذه الاتفاقيات الدولية هي حصاد التجربة الإنسانية كلها. فكل الديانات وكل الثقافات وكل الحضارات شاركت فيها.

ونحن -المسلمين- لا نستطيع أن نقول أننا غرباء عن هذا التراث، فلنا مشاركون أصلاء في صياغة الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، محمود عزمي المسلم السني، وشارل مالك المسيحي الماروني شاركا في وضع الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وعزيزة حسين المسلمة شاركت في وضع الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة. هذه النقطة مهمة.. مهم جداً الإجابة عليها.

أنا لي ملاحظات كثيرة حول مستقبل الديمقراطية في مصر، وحول ضرورة اتفاقنا جميعاً على أن نعتبر مرجعية الدولة هي هذه المرجعية العالمية لحقوق الإنسان بمواثيقها، باتفاقياتها، بالقيم العليا التي استلهمتها من الديانات والثقافات؛ لأن الفكرة التي قيلت هنا، وقالها أكثر من شارك وهي أنه لا يجوز للحزب الذي يصل إلى السلطة عبر الانتخابات أن يفرض مرجعيته على الدولة، فتصبح دولة إسلامية مثلاً أو دولة ماركسية، وخصوصاً نحن في تجربتنا كنساء لنا تخوفاتنا من حكم الإسلاميين.. ربما يكون الإخوان المسلمون في مصر أفضل بعض الشيء لكن في الكويت مثلاً دارت معركة استمرت حوالي عشر سنين بين الإخوان المسلمين وبين النساء الكويتيات من أجل حقهن في التصويت والترشيح في الانتخابات. هذه قضية.

فالاسلاميون عامة يرون أن الخصوصية الحضارية تتمثل في المرأة، و المرأة منتقصة الحقوق. وواضح جداً في المبادرة التي اطلقها المرشد العام للإخوان المسلمون محمد مهدي عاكف أن هناك انتقاص من حقوق النساء.. خاصة الحق في المساواة.

وما أعنيه بالمساواة هنا ليس ما يثار الآن عن أن منصب رئيس الجمهورية مثلاً لن تصل إليه إمراة أو مسيحي -أوحتى مسلم- ليست هذه هي القضية ، القضية هي المبدأ نفسه، مبدأ المساواة بين البشر، بين المواطنين كافة رجالاً ونساءً، مسلمين ومسيحيين. هذا المبدأ تجافيه وتنتقص منه مبادرة الإخوان المسلمين، وهذا سؤال جوهرى يحتاج إلى رد حقيقي من قبل الإخوان.

النقطة الأخيرة التي كنت أريد أن أتكلم عنها هي نقطة أسلمة العلوم. فالإخوان داخلون بقوة لهذا الاتجاه ، وعلى الرغم من أن هذه النقطة تبدوا غير ذات صلة بموضوع النقاش إلا أنها ذات علاقة بالموضوع من زاوية أن التقدم العلمي هو أساس جوهرى لمستقبل الديمقراطية في هذه البلاد. أسلمة العلوم تحول مستقبلنا.. تضع مستقبلنا في ماضينا، ونقول إن الكتاب الكريم قد تضمن كل شيء وليس مهماً أن نجتهد. وشكراً.

### • حسن نافعة:

لي فقط ملاحظة سأقولها بسرعة قدر الإمكان، وهي محاولة جذب الانتباه للتركيز على ما يجب أن تكون عليه هذه الندوة حتى لا تتحول إلى مكالمة أخرى من المكالمات الكثيرة حول الديمقراطية.

نحن لا نتحدث هنا عن محاكمة برامج القوى والتيارات السياسية المختلفة، ولكننا بصدد البحث عن جسور لصياغة نظام سياسي مصري جديد يحترم كل القوى، وتشارك فيه كل القوى، وبصدد البحث عن الأرضيات المشتركة.

في هذا السياق.. نحن في مرحلة مشوهة جداً.. نحن لا نعرف من نحن وماذا نمثل بالضبط؟ "يعني" بعضنا ينتمي إلى تيارات سياسية يمكن تصنيفها بسهولة,, لكن الواقع الاجتماعي والسياسي المصري يمكن أن يكون فيه أشياء وتيارات أخرى كثيرة جداً نحن لا ندري بها.

الفترة من 1923 إلى 1952 كان بها تجربة تسمى بالتجربة الليبرالية، لكنها تجربة لم تزدهر فيها التجربة الليبرالية، والحزب الذي كان له الأغلبية(الوفد) لم تتجاوز فترة حكمه من 3 إلى 5 سنوات على أقصى تقدير.

وفي مرحلة لاحقة تمت ممارسة القمع والاستبداد م..أحياناً باسم القومية، وأحياناً باسم أشياء أخرى لا نعرف بالضبط كيف نصنفها، وبالتالي ليس لأحد أن يدعي الأفضلية على الآخر أو يدعى أنه الوحيد الديمقراطي وغيره ديكتاتوريين. وبالتالي نريد أن نضع أساساً كيفية وضع نظام سياسي جديد.



فيما يتعلق بالتيار الإسلامي.. نحن نتحدث اليوم لكي نزيل المخاوف المشتركة، ونبني جسورًا مشتركة لبناء نظام سياسي يتفق على قواعده الجميع. هناك أشياء تدخل في البرامج، وهذه سنختلف فيها كلنا ولا نريد أن نتكلم فيها مثل كيف سيمارس تيار سياسي السياسة الإسكانية إذا وصل للحكم؟ أو كيف تكون سياسة الضمان الاجتماعي عنده؟ أو كيف تكون سياسة التعليم؟ هذه تفاصيل ستختلف فيها البرامج، وكل تيار سيلونها برؤيته الفكرية.

لكننا دعونا بدلًا من هذا نركز في الأسس التي تشكل النظام السياسي، من قبيل.. كيف سيكون الدستور؟ كيف ستشكل الأحزاب السياسية؟ هل هناك قيود وضوابط على الأحزاب السياسية أم لا؟ فمن ضمن الأسئلة التي يجب أن نطرحها، ويجب أن يجيب عليها كل تيار وبالذات التيار الإسلامي: عندما نتحدث عن حرية تشكيل الأحزاب السياسية هل نضع ضوابط أم لا نضع ضوابط؟ أنا من أنصار أن نضع ضوابط.. ضوابط تقول: لا أحزاب دينية، ليس بمعنى أن تكون لها مرجعية دينية، فهذا حق لأي حزب أن تكون له مرجعيته الدينية، لكن يجب أن تكون العضوية فيه مفتوحة للجميع بغض النظر عن الدين.. فلا يوجد حزب يمنع مسيحي من الإنضمام إليه أو العكس.. كذلك ممنوع أن يقوم حزب على أسس إقليمية، أو أسس طائفية. أما في غير ذلك فالحرية يجب أن تكون مكفولة ومتاحة للجميع.

في هذا السياق أنا أعتقد أنه إذا قلنا أن هناك تيارات فكرية رئيسية ثلاث: تيار قومي وتيار ليبرالي وتيار إسلامي، فتحت كل تيار من هذه التيارات ستتشكل عشرات الأحزاب، وهنا سؤالي للدكتور عصام العريان: كم حزب إسلامي يمكن أن يتشكل إذا ما أتيحت حرية تشكيل الأحزاب؟ وعندما يتحدث كل حزب إسلامي عن مرجعية إسلامية، هل سيكون هناك من يدعي أنه يحمل المرجعية الإسلامية الصحيحة والآخر لا يحملونها؟

فأنت تكلمت.. وأنت تتحدث عن تصنيف التيار الإسلامي عن التيار السلفي، وتكلمت عن تيار العنف، وتكلمت عن تيار الإخوان المسلمين، ويمكن تحت كل تيار من هذه التيارات تنفرع تفرعات وتخرج أحزاب. هل الساحة السياسية المصرية مرشحة إلى مثل هذا التفتت لو أتيحت حرية تكوين الأحزاب؟ هذه نقطة.

النقطة الثانية هي أننا ونحن بصدد بناء جسور الثقة هناك قضايا فكرية كبرى نحتاج إلى وضوح أكبر فيها. على سبيل المثال، عندما أقول: الأمة مصدر السلطات، هذا القول له مرجعية فكرية واضحة ومحددة تترجم بحق المواطنة وبسلطة التشريع

وهنا أفأف عند سلطة التشريع. عندما أقول إن سلطة التشريع مقيدة بمرجعية معينة. هنا يمكن أن يكون هناك لغظ كثير جدًّا؛ لأنه إذا قلت إن الأمة مصدر السلطات، وقلت إن مجلس الشعب أو البرلمان هو الذي

يشرع، إذن له مطلق الحرية في أن يشرع ما يراه في مصلحة الناس، وأن الذين يشاركون في العملية التشريعية هو المواطن لأنه مواطن، ولأنه إنسان، سواء كان امرأة أو رجل، سواء كان مسيحيًا، قبطيًا، أو يهوديًا أو مسلمًا، فطالما كان عضواً بمجلس الشعب فهو الذي يملك سلطة التشريع، وهو الذي يشرع.. بشرط ألا يتناقض ما يشرعه مع الشريعة الإسلامية.. هل عندما أترجم هذا على المستوى المؤسساتي، أقول أنه يجب أن يكون هناك لجنة دينية أو يكون هناك مجلس صيانة الدستور أو صيانة النظام أو مثلما يحدث في إيران يكون مجلساً مكوناً من فقهاء وشيوخ حتى أضبط هذه العملية؟ أم يكفي أن أقول المجلس التشريعي هو المجلس الذي يشرع

"يعني" هناك بعض الإشكاليات تحتاج إلى أن نبحث فيها ونعطي فيها رأياً.. أنا رأيت أنه الإخوان المسلمون سيكسبون أكثر إذا أوضحوا هذه النقاط، وفي إطار حر، في إطار لا يقيد الفكر.

#### • عاطف السعداوي:

أريد أن اتحدث باختصار في نقطتين:

الأولى تعقيباً على ورقة الدكتور عصام العريان، حيث ركز في ورقته على رؤية الإمام حسن البنا للديمقراطية. وسؤالي له: هل ما زالت رؤية الإمام حسن البنا هي التي تحكم موقف الإخوان حتى الآن؟ أنا لاحظت أن أكثر من 50% من دراسة الدكتور عصام متعلق برؤية الإمام حسن البنا، ولعل الداعي إلى هذا السؤال هو أن الإمام كانت له آراء تتعارض بشدة مع ركائز الديمقراطية كما نفهمها بالمعنى الحديث، خاصة في موضوع الأحزاب، فالإمام حسن البنا رأى أن الأحزاب تتعارض مع وحدة الأمة.

وأنا مع الدكتور عصام وهو يصف موقف الإمام من المسألة الحزبية بأنه موقف بالغ القسوة، إنما ما يهمني هو مدى رفض الإخوان الحالي لهذا الموقف، لأن هناك سؤال قد يستدعي الشك في رفض الإخوان لموقف الإمام في المسألة الحزبية، وهذا السؤال هو: لماذا يرفض الإخوان حتى الآن تأسيس حزب سياسي؟ فأنا أرفض الإجابة التقليدية التي تقول إن الدولة رافضة لمثل هذا الطرح، لأنني أعتقد أن هذا ليس موقف النظام الحاكم فقط، ولكنه رغبة إخوانية أكيدة أيضاً.. لأن هناك دلائل كثيرة على عدم رغبة الإخوان في تأسيس حزب سياسي، وأهم هذه الدلائل هي أن الإخوان لم يقدموا طلباً بتأسيس حزب ثم بعد ذلك يخوضوا مراحل الجهاد المعتادة لتأسيس هذا الحزب والتي تنتهي دائماً بحكم قضائي، فهناك أحزاباً كثيرة تحت التأسيس، وتمارس نشاطها وهي تحت التأسيس حتى يصدر حكماً بتأسيسها.. ولكن لم نسمع عن أي محاولة إخوانية لتأسيس حزب، حتى حزب الوسط عندما أعلن، تبرا منه الإخوان وتخلوا عن الفكرة.

النقطة الثانية أيضاً تتعلق برؤية الإخوان المسلمين، خاصةً بعد الصعود الأخير للإخوان في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، فقد لاحظت أن كل التحليلات وكل الدراسات والآراء التي صاحبت صعود الإخوان ركزت على طريقة الإخوان في إدارة المجتمع عندما يصلون إلى السلطة والضمانات التي يجب أن يقدموها حتى لا ينقلبوا على الديمقراطية بعد وصولهم.. الخ. ولكن لم أرَ أحدًا يركز على ماذا يقدم الإخوان للديمقراطية من خدمة بعد أن أصبحوا قوة المعارضة الرئيسية بحكم ما حققوه من نتائج غير مسبوقه في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

فوصول الإخوان بهذا العدد أراه انتصارا للديمقراطية يجب إستغلاله جيدا، وبالتالي يجب أن يكون السؤال هو: ماذا سيقدم الإخوان للديمقراطية كقوة معارضة رئيسية وليس كقوة حكم؟ لأنني أعتقد أن وصول الإخوان للحكم يحتاج إلى فترة طويلة-إذا حدث أصلا- وبالتالي يجب أن نبدأ بما تحقق وليس بما لم يتحقق بعد.

### • ناجي الغطريفي (يرد):

أريد أن أوضح أنني لم أقصد الانتقاص من أهمية الدستور وقديسيته كمرجعية قانونية، كما تصور بعض السادة المشاركين، وإنما ما أردت إثباته هو أن الدستور قد انتهك في هذا العصر انتهاكا منظما، وتم تجاهله والانتقاف عليه، فالمفارقة بين الطابع والمضمون الاشتراكي للدستور والطابع والمضمون الليبرالي- نظريا- للاقتصاد القومي والممارسة السياسية، أكبر دليل على ذلك، كما أن الأحكام التوفيقية للمحكمة الدستورية العليا فيما يتعلق بدستورية سياسة الخصخصة والموقف من تعديل قانون الإجراءات تعتبر خير شاهد على الاستهانة بالدستور والانتقاف على نصوصه، وقد أدى الإصرار على عدم تعديل الدستور حتى لا يتم المساس بسلطات رئيس الجمهورية والطابع الأبوي للدستور إلى انتهاك الديمقراطية والإفساد السياسي والأخلاقي الذي أصبح النمط السائد في المعاملات بين السلطات ببعضها وبينها وبين المواطن. ولا شك أن اعتماد دستور ليبرالي صريح من شأنه أن يحفظ التوازن بين السلطات، وأن يخلق انسجاما بين مفردات ووسائل إدارة الاقتصاد القومي من ناحية، والحرية الاقتصادية في ظل اقتصاد سوق واع بالجوانب الاجتماعية من ناحية أخرى، و الضمانة لإقامة مجتمع الحرية والعدالة والكفاءة. ولهذا قلت إن ضمانه عدم التراجع عما يستقر عليه رأي الأمة هو أن يكون هناك احترام لليبرالية، بمعنى أن الليبرالية ليست مذهباً، وإنما هي وعاء وضمانة، قادرة على أن تحتوي كافة المبادئ والمذاهب طالما أنها أتت بطريقة انتخاب حر من جانب الشعب

## • عصام العريان (يرد):

أنا هنا أريد أن أضيف نقطتين مهمتين جداً :

النقطة الأولى أنه من الناحية المعرفية، قصة التعددية، وقبول الرأي الآخر، احترام الحريات العامة والخاصة، احترام حقوق الإنسان، احترام تداول السلطة، وحق السلطة في تولية من تشاء وعزل من تشاء... أنا أعتقد أن هذه الجزئية جزئية متفقة من وجهة نظر الإخوان، ومعظم التيارات الإسلامية مع الفكرة الديمقراطية كقيم، كأسس أو مبادئ تقوم عليها مسألة الديمقراطية، وهذا ضمان لتطبيق ديمقراطي سليم.

والالتباس الذي يثور في ذهن بعض النخب السياسية وليس عند عموم الشعب من دور الدين في السياسة لا بد من توضيحه لعله يخف أو يزول. ليس في منهاج الإخوان إقامة دولة دينية أو حكومة دينية بل منهجهم يقوم علي إقامة حكومة ودولة مدنية كل مواطنها يتساوون فيها في الحقوق والواجبات التي يضمنها الدستور، مرجعيتها الإسلام الذي هو عقيدة الأغلبية وثقافة وتراث وحضارة الجميع شارك في صنعها المسلمون والمسيحيون واليهود كما شارك فيها العرب والكرد والفرس والأمازيغ. الإخوان المسلمون ليسوا مشايخ أزهريين «وفيهم عدد وافر منهم، ويحترمون الأزهر ويبجلون رجاله ويريدون رفع مكانته وإعلاء شأنه وزيادة دوره»، الإخوان علماء وأطباء وقانونيون ومهندسون وصحفيون وعمال وفلاحون يمثلون جميع شرائح الشعب المصري، فلا هم يدعون أنهم ينطقون بالحق الإلهي، ولا هم يقولون بالوصاية الإلهية ولا هم يريدون حكم علماء الدين بل يقولون بسلطة الأمة في تولية من تشاء وعزله ومتي أرادت في انتخابات دورية نزيهة. الإخوان لا يحتكرون تفسير واحد للدين، بل من أصل منهجهم احترام الخلاف في فرعات الدين ويعتقدون أن الإجماع علي أمر منها مستحيل فما بالنا باجتهادات المسلمين في شئون حياتهم الدنيوية التي قال فيها الرسول صلي الله عليه وسلم: «انتم أعلم بشئون دنياكم»، وهم في ذلك يدعون إلي ازدهار الاجتهاد الإسلامي الذي يجب أن يكون اليوم في صورة مجامع علمية تشمل الفقهاء من علماء الأصول والفقهاء، والمفسرين وعلماء اللغة، كما تضم إليهم متخصصين في القانون والطب والهندسة والعلوم وجميع فروع الحياة. هذه المجامع هي التي ستكون مجالس استشارية للبرلمان عند مناقشة أي قضية تضع بين يدي ممثلي الأمة جميع الآراء والاجتهادات ليختاروا من بينها ما يناسب الوقت والظرف والأحوال. الإخوان لم يكونوا طرفاً أبداً في أي قضية تتعلق بمجال الفكر والابداع وحرية الاعتقاد فيما ثار

أخيراً، بل وقفوا منها موقفاً ثابتاً وهو أن الأصل هو اطلاق الحريات جميعاً وأن الضمانة الوحيدة لحماية مقومات المجتمع هو قضاء حر مستقل يحتكم إليه الجميع عندما يشعرون بخطر ما يهدد سلامة المجتمع. من الناحية الإجرائية.. لأنني متذكر مقالة جيدة للأستاذ عبد الغفار شكر -تقول إن أي فصيل يدعي الديمقراطية لا بد وأن يكون له مواصفات في ممارسته. فأنا أريد أن أقول: إن ممارسات الإخوان الداخلية داخل الإخوان ضمانة أخرى؛ لأن الإخوان من قديم يقومون على مبدأ اعتماد الانتخاب لمستوياتهم، والتمثيل في مؤسساتهم، وآلية التصويت بالأغلبية في قراراتهم. وهذه إحدى الآليات المعتمدة في العملية الديمقراطية. قصة أن هذه فريضة الوقت، نعم.. هي "فريضة الوقت" لسبب.. هو أننا في صدد تحول، نريد جميعاً أن ننجز مصالحنا وطنية الآن لننتهي من هذا التحول، وبعد ذلك سنتنافس. يمكن بعد هذا أناس يندمجون، ويمكن أناس ينفصلون لكن سيبقى هناك توافق وطني عام على استمرار العملية الديمقراطية وضمان ألا ينقلب عليها أحد.

فيما يتعلق بقضية المواطنة أعتقد ان الدكتور عبد المنعم ابو الفتوح رد عليها. أنا أريد فقط أن أستغرب مما قاله الأستاذ جمال سلطان من أنه يحسب كل المعتقلين على التيار السلفي.. نعم.. هم لديهم خلفية سلفية، لكننا من الناحية التنظيمية لا نستطيع أن نصنفهم كتيار سلفي. التيار السلفي في تقديري أنا له بنية تنظيمية مختلفة عن بنية تيارات العنف، أو التي كانت تمارس العنف وأنا مختلف مع الأستاذ جمال سلطان ايضاً في قضية الظواهري، أنا أعرف الظواهري من أكثر من 30 سنة. الدكتور الظواهري لا يؤمن أساساً بأية وسيلة للوصول إلى السلطة إلا عبر الانقلاب.. سواء كان الانقلاب عسكري.. الآن أصبحت حرب عصابات أو غير ذلك. ومن خلال متابعتي له لا أعتقد أنه قد غير رأيه، أو أنه لو وجد في بيئة أخرى يمكن أن يغير رأيه، لا حرج على فضل الله، كل الناس تتغير، لكن أنا أرى أنه عاش هذه الفترة كلها بنفس فكره الرفض للديمقراطية.

أنا سأجاوز أشياء كثيرة مهمة، لكنني سأرد على الجزئية الأخيرة التي أثارها الدكتور حسن نافعة؛ لأنها مهمة جداً.

سلطة التشريع حق للأمة، والمجالس التشريعية تسن القوانين ، ولكنها تستعين بخبراء ما تشاء، ولها سقف... هذا السقف هو الدستور. إذا نص الدستور كما في الدستور الحالي أو في دستور 23 على أن دين الدولة الرسمي الإسلام، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، أنا أعتقد أننا كإخوان مسلمين وكثير جداً من التيارات الإسلامية تقبل هذا النص كسقف يحمي العملية الديمقراطية ألا تخترق حدود.. بتحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله.

هذه الجزئية أنا أرى أنها ضمان لما يمكن أن نسميه ديمقراطية إسلامية، أو نموذج ديمقراطي يطبق في البلاد الإسلامية.

وبالتالي إذا رأى ناس أن هذا التشريع خالف ما يرونه هم من مبادئ الشريعة وأحكام الشريعة، الفصيل والحكم هو المحكمة الدستورية، ليس أي شخص آخر. والرقابة الدستورية بعضها رقابة سابقة وهناك رقابة لاحقة... يمكن أن نأخذ بما نشاء، لكن نحن حالياً لن نغير شيئاً، دعونا في الرقابة اللاحقة مثلما هي موجودة. هناك أناس آخرين يطبقون رقابة سابقة مثل إيران ومثل فرنسا، لكن أنا أرى أن هذا موضوع مهم. ولكن قصة أن يكون هناك استعانة بفقهاء أو استعانة بخبراء فهذا أمر غريب في ظل طبيعة مجلس الشعب الحالي.. ولو أردنا ذلك فلا بد من بنية جديدة لأن مجلس الشعب في مصر لا يسن قوانين، مجلس الشعب في مصر ييصم على قوانين؛ لأن القوانين تأتيه من الحكومة، ونحن في المجلس حاولنا أن نغير نصاً في قانون دون فائدة، كذلك المستشار عادل عيد رحمه الله -وهو خبير قانوني ومستشار- حاول أن يغير لفظاً واحداً في قانون ولم يستجيب له أحد!!

المسألة تحتاج إلى خبراء يعدون القوانين كل في مجال تخصصه .

السؤال المهم الأخير الذي طرحه الدكتور حسن نافعة وهو : كم حزب إسلامي سيتشكل إذا ما اتيحيت حرية تشكيل الأحزاب؟. لعل الإجابة على هذا السؤال تقتضي النظر أولاً لواقع الأحزاب الإسلامية في العالم العربي الآن.. في المغرب هناك أكثر من ثلاثة أحزاب ، نفس الشيء بالنسبة للجزائر، في العراق هناك أكثر من عشرة أحزاب.

أريد أن أقول أنه لا خوف من أن تتعدد الاجتهادات، وهذا ضمان لألا يقول أحد أن جماعة الإخوان المسلمين تحتكر إسلاماً تريد أن تفرضه على الناس. بالعكس، هذا سيكون ميزة لأن ترى الناس تنوعاً واختلافاً في الآراء الإسلامية نفسها، بما يجعل الأحزاب الإسلامية أكثر تنوعاً وثراء من أية أحزاب أخرى. فيما يتعلق بحرية تشكيل الأحزاب أنا منفق مع الدكتور حسن نافعة فيما يقوله في هذا الصدد، والجمبهة الوطنية أعدت مشروعاً يتبنى نفس الرأي القائل بمنع تشكيل أحزاب تميز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو غيره .. أو أحزاب فئوية أو جهوية، ويمنع تشكيل أحزاب ذات طبيعة عسكرية أو لها ميليشيات عسكرية.